مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٧٧

الجمعة، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أكسورثي	(كندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريتّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فالي
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي - ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ايلدون
	ناميبيا	السيد انجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

99-85104

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس على توجيه الدعوة إلى السيد كورنيليو سوماروغا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك،

أرحب بالسيد كورنيليو سوماروغا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ونظرا لعدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي على توجيه الدعوة إلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بالسيدة كارول بيلامي وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الأساسي المؤقت إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر الصراع المسلح على الأطفال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بالسيد أوتونو وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة. في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد كورنيليو سوماروغا رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والسيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والسيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر الصراع المسلح على الأطفال، بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

أعطي الكلمة لرئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية السيد كورنيليو سوماروغا.

السيد سوماروغا (رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أتوجه إليكم بالشكر لدعوتي للتكلم هنا اليوم. وهذا دون شك دليل واضح على التكامل القائم بين العمل السياسي لمجلس الأمن والعمل الإنساني المستقل غير المتحيز المحايد للجنة الصليب الأحمر الدولية.

ويسرني أن يكون بوسعي أن أقول هذا، تماما كما يسرني تلاقي وجهات النظر الذي أعرب عنه في اجتماع المجلس يوم ٢١ كانون الثاني/يناير عندما استمع المجلس إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. ولا بد لنا أن نشعر بالتشجيع نتيجة التأكيد مجددا على أن العملين السياسي والإنساني من الضروري أن يسيرا في طريقين متميزين بوضوح. وبينما نسعى إلى الوفاء بأهدافنا - كل حسب الهدف المحدد له - يجب علينا جميعا أن نجدد جهودنا لنحمي ونساعد أولئك جميعا، في كل جزء من أجزاء العالم، الذين ليسوا، أو لم يعودوا، أطرافا نشطة في الصراعات التي تدمر الكوكب، ومع ذلك هم ضحايا تلك الصراعات.

ومع ذلك، أجد لزاما علي أن أعبِّر عن بعض الشواغل التي أعرب عنها هنا في ٢١ كانون الثاني/ يناير. فهل لا يخفى هذا الاهتمام بالشؤون الإنسانية

إحساسا معنيا بالعجز إزاء حجم المهمة التي تواجهنا؟ إننا نعرف جميعا أن تلك المنظمات التي تسعى إلى توفير الحماية والمساعدة لضحايا الصراعات المسلحة غير قادرة على التصدي بمفردها لحالات يتجاوز حجمها وتعقدها البالغ قدراتها.

إن الموضوع الذي أود أن أتناوله اليوم، كما ذكرتم، سيدي الرئيس - حماية المدنيين في الصراعات المسلحة - يحتل مركزا هاما بين شواغل منظمتنا. وهذا العام، الذي سيُحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف، من الأكثر ضرورة وأهمية من ذي قبل أن نفكر بشأن هذا الموضوع.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تواجه اليوم ٢٠ صراعا علنيا في جميع أنحاء العالم، المدنيون في كثير منها هم الهدف الأول الرئيسي. ولا يزال النساء، والأطفال، وكبار السن، والمرضى، واللاجئون والمشردون يهاجَمون بأعداد كبيرة وبشكل منتظم ويُطردون من ديارهم. إنهم لا يزالون يعانون من صراعات استخدمت، ولا تزال تستخدم ضدهم فيها جميع الوسائل التي يمكن تصورها، حتى أكثرها خسة.

إن الإبادة الجماعية، و "التطهير العرقي"، والاعتداءات على أفراد المساعدة الإنسانية، وإنكار مبادئ الإنسانية وعدم الانحياز والاستقلال والحياد أصبحت متفشية على نحو متزايد. وفي الوقت نفسه التسييس، والنفعية، والتهوين من قيمة العمل الإنساني تجعل من الصعب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نساعد جميع الضحايا. وهذا الاتجاه الغادر لا يزال ملاحظا في منطقة البحيرات الكبرى، وفي غرب أفريقيا، وفي البلقان، وفي القوقاز، وفي بلدان آسيوية معينة. وإن هول النتائج مألوف لنا جميعا. والألم الذي لا يمكن تصوره والذي يعانيه السكان في هذه المناطق لا يمكن أن يجعل أحدا منا غير مبال. ليس هذا فحسب، بل هو يجبرنا على التصرف نيابة عنهم.

إذن، كما هو الحال في القوقاز، هناك حالات لا تسود فيها حرب ولا يسود فيها سلم وملايين الناس غير قادرين على العودة إلى الحياة الطبيعية. إنهم، وقد طُردوا من ديارهم، لا يزالون منتظرين طوال سنوات التوصل إلى حل تفاوضي لإنهاء بؤسهم. إن البنيات الأساسية المطلوبة للحياة اليومية لم تعد قائمة. والأرض لا يمكن زراعتها لأنها ملغومة أو قريبة جدا من خطوط الجبهة. والنتائج السياسية والاقتصادية والنفسية لهذه الصراعات المطولة يجب عدم التقليل من أهميتها. إنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى دوائر جديدة من العنف سيكون ضحاياها الأساسيون مرة أخرى المدنيين. وما لم يُبذل جهد مستدام لتحقيق السلام، فإن الانزلاق رجوعا إلى الحرب يبدو حتميا. ومن الضروري أن نفكر في العودة مؤخرا إلى الأعمال العسكرية في أنغولا أو بين إثيوبيا وإريتريا.

وعندما لا توصل المفاوضات إلى شيء، فإن تحويل وقف إطلاق النار إلى سلام دائم يتطلب بذل قدر كبير من الجهد. والحالة المأساوية نفسها يمكن أن تتكرر بسهولة غدا، في أجزاء أخرى من العالم.

علاوة على ذلك، هناك صراعات ظل العمل الإنساني فيها دائما، أو أصبح مؤخرا، مستحيلا لأن حكومات أو أطرافا أخرى في القتال ترى العمل الإنساني تدخلا في شؤونها الداخلية أو تمليه اهتمامات سياسية. والأسوأ من ذلك لا يزال وجود المنظمات الإنسانية يُرفض أحيانا حتى لا يكون هناك شهود على أعمال القتل الجماعية. وفي تلك الحالات، لا يُنظر إلى عمال المساعدة الإنسانية كمقدمي مساعدة وإنما كمراقبين غير مرحب بهم.

ومن المحزن أن نفس العاملين يُحرمون على نحو أكثر تكرارا من أداء عملهم عندما يتعرضون هم أنفسهم لاعتداء خطير. ولا يمكن تصور أننا نذعن لتلك الأحداث التي جُرح فيها أو قُتل أفراد كثيرون يشاركون في العمل الإنساني، لأن تلك الأحداث - أيضا - انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ولقد قلت هذا مرات عديدة من قبل، وأود أن أؤكده مجددا هنا الآن: إن هذا السلوك غير مقبول تماما. وهذه النقطة سنؤكدها كثيرا لجميع الأطراف المعنية، كما أن من الضروري تذكيرهم بأن الرمزين الحمائيين للصليب الأحمر والهلال الأحمر يجب أن يُحترما مهما كان الثمن.

في يوم ٢١ كانون الثاني/يناير، في هذا المجلس، جرى التأكيد بحق على أهمية إقامة العمل الإنساني على مبدأ عدم التحيز. إن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تُستخدم أداة لممارسة ضغط سياسي على أي طرف في صراع. وأنا مقتنع اقتناعا راسخا بأن أي عمل إنساني

ليصبح بالغ الفعالية عندما يكون خاليا من جميع أنواع الميول السياسية. لقد اتخذت لجنة الصليب الأحمر الدولية هذا الموقف في الصومال. وهي تتخذ نفس الموقف الآن في أفغانستان، حيث منظمتي، بدعم من جمعيات قطرية متعددة للصليبالأحمر والهلال الأحمر، هي الوكالة الدولية الوحيدة التي تصل خدماتها إلى جميع الضحايا، في كل جزء من البلاد. وينطبق هذا حتى على ضحايا الزلازل التي وقعت مؤخرا في سري لانكا، وفي الكونغو برازافيل وهذا قليل من كثير.

وأخيرا، من المهم أيضا النظر في ظاهرتي العولمة الاقتصادية وخصخصة الأعمال وهو ما كان سابقا من مسؤولية الدول. وهاتان الظاهرتان أوجدتا أيضا حالات جديدة وطرحتا بعض المسائل الملتهبة. فما هي مهام المجموعات الاقتصادية التي تحشد القوات الأمنية الخاصة بها لحماية مصالحها؟ ما هي المسؤوليات السياسية الملقاة على عاتق الدول عندما تتجاوز هذه المجموعات الاقتصادية نطاق سلطاتها؟ ليس هناك جواب سهل عن هذين السؤالين، بل يجب أن يدرك بأن سلطة الدول وفكرة الأمن الجماعي، وهو حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة، آخذتان في الوهن على نحو خطير. وفي هذا الصدد، أرحب بحقيقة أن الأمين العام كوفي عنان الموجود هنا اليوم، يدعو الأطراف الاقتصادية إلى عدم بقائها لا مبالية إزاء المشاكل الناشئة عن هذه الحالة الجديدة، وهي دعوة أطلقتها بنفسي في مناسبات عديدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وهذه الملاحظات المتشائمة يجب ألا تكون سببا للاكتئاب. وعلى العكس من ذلك، فهي تذكرة بأن أقله لجنة الصليب الأحمر الدولية، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، قادرة كل يوم على توفير الحماية وتقديم المساعدة لمئات الآلاف من الناس. وينبغي لها أيضا أن تجعلنا نتوقف برهة للتفكير فيما يمكننا ويجب أن نفعله إذا أردنا رفع المعاناة عن المدنيين الذين أدركتهم الصراعات المسلحة. واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز بعضا من هذه المسائل.

إن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف تتعهد في المادة العامة الأولى منها باحترام الاتفاقيات وبكفالة احترامها. وهذه المادة هي بأي طريقة التعبير الرئيسي عن الاحترام الواجب للذين لا يشاركون، أو الذين لن يشاركوا بعد الآن، مشاركة فعالة في الأعمال العدائية. ولئن كانت تتوجه إلى فرادى الدول الأطراف في الاتفاقيات، فأعتقد أنها تـُعنى أيضا بعملها الجماعي تحت رعاية مجلس الأمن.

إن أوائل التسعينات شهدت كثيرا من الأحداث التي تم فيها نشر قوات لحفظ السلام على يد الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية. ورغم العديد من الحسنات الجوهرية لهذه التدخلات، أرى أنها تفضي في بعض الأحيان، كمزيج سياسي وعسكري وإنساني، إلى قدر معيـَّن من الفوضى. وهي تظهر أيضا مدى أهمية جعل حفظة السلام على بيِّنة من المبادئ ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وثمة نشرة للأمين العام عن احترام القانون الإنساني الدولي على يد قوات أعضاء الأمم المتحدة قد أعدها مكتب الشؤون القانونية بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويحدوني وطيد الأمل في توزيع هذه النشرة قبل الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف.

والأعضاء يوافقون على أن هذه المسألة قانونية بقدر ما هي أخلاقية: قانونية بسبب تعهدات الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف؛ وأخلاقية لأن القوات التي تنشرها الأمم المتحدة مطلوب منها أن تكون مثالا بامتثالها الدقيق للقانون الدولي. وبغية احترام وكفالة احترام القانون، يجب على المرء أولا أن يفهمه. وتقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ عدة سنوات، عن طريق برنامج بثها إلى القوات المسلحة، بتوعية أولئك الذين يحملون السلاح في جميع أنحاء العالم. وهي تفعل الشيء نفسه مع السكان المدنيين، بتركيز خاص على استهداف الشبان.

والمطلوب إذاً تذكير جميع الدول وجميع الأطراف في الصراعات بواجبها إزاء حماية المدنيين من آثار الحرب. ويجب ألا نتغاضى عن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في هذا المجال.

وإذا أريد لمبادئ العمل الإنساني أن تحترم احتراما كاملا، يجب أن تتوفر لعمال المساعدة إمكانية الوصول إلى الناس المتأثرين بالصراعات. ويجب ممارسة الحذر حيث يعاني هؤلاء الناس أيضا من جزاءات اقتصادية مفروضة على بلدهم. وما من شيء يمكنه أن يبرر معاقبة

شعب بأكمله على ذنوب ترتكبها حكومته. وليس من حق لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تعلق على استعمال الجزاءات الاقتصادية بذاتها؛ ومع ذلك، فمن الواجب - وهو واجب مورس تكرارا - أن نطلب استثناءات للجزاءات المفروضة كي يتسنى للسكان المحتاجين أن يتلقوا المساعدة الإنسانية. وإنني أتفق تماما مع الأمين العام للأمم المتحدة الذي قال إن الجزاءات تسبب في بعض الأحيان آثارا مأساوية للسكان المدنيين. لذلك ترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بحقيقة أن مجلس الأمن أعطى تعليماته للجان الجزاءات أن تدرس الأثر الإنساني للجزاءات على أضعف المجموعات من الناس.

إن الميزانية العملية للجنة الصليب الأحمر الدولية عام ١٩٩٩ هي أقل قليلا من ميزانية عام ١٩٩٨. وهذا التراجع ليس مدعاة للاحتفال طالما أنه لا يشير إلى أن احتياجات السكان الموجودين في مناطق الصراع قد تراجعت. على العكس تماما، فسببها حقيقة أنه في عدد من الصراعات حيث يرفض عملنا وترفض مبادئنا بسرعة، كما هي الحال في سيراليون، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تجد صعوبة متزايدة في إمكانية الوصول إلى الضحايا الذين تسعى إلى حمايتهم ومساعدتهم. وأكثر من ذلك، فإن ثمة قدرا قليلا جدا من الاهتمام السياسي يولى للصراعات في أنحاء معيّنة من أفريقيا وآسيا.

ويجب أن نحاذر تصنيف الضحايا بوصفهم طيبين أو سيئين. ويجب أن نبقي في أذهاننا دائما حقيقة أساسية واحدة، ألا وهي أنه بغض النظر عن المكان الذي يجري فيه صراع، سيكون هناك دوما أشخاص يعانون ويحتاجون إلى الحماية والمساعدة.

إن الحد الأدنى لأي عمل تقوم به منظمات إنسانية هو وجوب أن تتلقى موافقة كل طرف من الأطراف المعنية. فلهذا السبب تسعى لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى إجراء اتصالات وثيقة مع جميع المشاركين في الصراع من قوات الحكومة وغيرها على حد سواء، والحفاظ عليها وتعزيزها. والهدف هو إشراكهم في حوار بناء حيث أن واجبهم يقضي باحترام حقوق الأشخاص المتمتعين بالحماية. والمقلق جدا بالتالي أن نلاحظ أنه ثمة ميل يتزايد باطراد نحو إلصاق صفات شيطانية بالعدو. وأعتقد أن هذا شأن خطير ويجعل عمل المنظمات الإنسانية أكثر خطورة وصعوبة. ومرة أخرى أقول إن نشاطنا يجب ألا يتأثر بمصالح الأحزاب؛ ويجب ألا نخدم سوى أولئك الأشخاص الذين نلتزم بهم وهم الضحايا.

وثمة ضرورة لدراسة المصادر المحتملة للصراع واتخاذ ما يلزم من إجراءات قبل فوات الأوان. وإنني على اقتناع بأن بالإمكان تجنب الصراعات لو أمكن كفالة الامتثال الكامل لصكوك حقوق الإنسان. وليس لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية الولاية ولا الموارد لتكرس نفسها لهذا العمل، بيد أنها تبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز القواعد الأولية للقانون الإنساني الدولي والمبادئ الكامنة فيها، وهي مبادئ أخلاقية، فيما بين الذين يملكون المفتاح لمستقبل العالم: أي أطفالنا. ولا شك أن المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وممثل الأمين العام الخاص المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال سيتناولون هذا الموضوع لاحقا.

ولا أستطيع أن أختم كلمتي دون التذكير بأن عام ١٩٩٩ هو عام الاحتفال بالذكرى الخمسين للتوقيع على اتفاقيات جنيف الحديثة، التي صادقت عليها الآن ١٨٨ دولة. وللاحتفال بهذه المناسبة اختارت لجنة الصليب الأحمر الدولية مشروعا يتعلق بالتشاور مع عدد كبير من الأشخاص المحصورين في الصراعات. وهم بحديثهم علنا لا بد أن يؤكدوا على حقيقة أن هناك قواعد واجبة الاتباع، وأن الحروب أيضا لها حدود. ولا يساورني شك في أنهم سيذكرون السياسيين والجهات الإنسانية الفاعلة على السواء بمسؤولياتهم. وسيكون الثاني عشر من آب/أغسطس من هذه السنة، وهو يوم الاحتفال بالذكرى، مناسبة مثالية لتوجيه الدعوة من أجل تعزيز القانون الإنساني. وهذا القانون، وإن لم يكن في درجة الكمال، فإنه لا يزال قائما وسيظل صالحا تماما.

وأخيرا، فإن المؤتمر السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد في جنيف في الخريف المقبل، سيتيح لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر برمتها وجميع الدول الأطراف في معاهدات جنيف، فرصة لتجديد التزامها بشكل مخلص بالأحكام المعترف بها عالميا.

وإن ما ينتظره منا جميعنا المدنيون الذين يعانون هو أن نقدم برهانا لا يقبل الجدل على أن إعلاناتنا عن أهمية القانون القائم والامتثال تجري ترجمتها إلى واقع ملموس. ويجب أن يكون شعارنا هو "العمل لا القول".

ولنترك لأبنائنا وأحفادنا إمكانية الحياة في عالم ينعم بقدر أكبر من العدالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي.

السيدة كارول بيلامي (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الإجراءات التي يسعى مجلس الأمن إلى اتخاذها بشأن الموضوعات المتصلة بالصراع في أفريقيا، وتعزيز السلم والعمل الإنساني، هي التي أعدت المسرح لمناقشة اليوم بشأن حماية المدنيين. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أهمية اهتمام المجلس بهذه القضية - ونحن ممتنون للفرصة التي أتيحت لنا لمخاطبة المجلس نظرا لعلاقة هذه القضية بالأطفال والنساء.

وفي غضون أربع سنوات فقط تضاعف نطاق أنشطة اليونيسيف أربع مرات تقريبا من ١٥ بلدا كانت تعصف بها الصراعات إلى حوالى ٥٥ بلدا. ويجري عملنا في هذه الأماكن بتنسيق وثيق مع حلفائنا من الشركاء والوكالات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وممثل الأمين الخاص المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال - فضلا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى.

وتعمل اليونيسيف قبل نشوب الصراعات وأثناءها وبعدها، ولذلك فقد رأينا كيف أن نفس الأطفال الذين ساعدنا على تغذيتهم، وتحصينهم، وتعليمهم، يصبحون الآن مستهدفين بصورة منتظمة ويعاملون بوحشية - إذ يجند الكثيرون منهم قتلة، أو يجبرون على الخدمة حمالين أو عبيدا لممارسة الجنس. وينتهي مصير آخرين إلى الإعاقة الجسدية أو الصدمات النفسية.

وهذا الإلغاء المروع لحقوق الطفل لا يمكن احتماله. ولكن لا يكفي أن يقال ذلك فقط. ولذا فإن البيان الرئاسي الذي صدر عن مجلس الأمن مؤخرا بشأن الأطفال والصراع المسلح ذو أهمية كبيرة جدا، لأنه ساعد كثيرا على رفع درجة أهمية هذه الشواغل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين - وفتح فرصا جديدة لتحسين معايير حماية الأطفال مع تعزيز المساعدة الإنسانية.

وفي هذا السياق أود أن أقترح إذن مجموعة من العناصر التي يمكن أن تؤلف خطة لسلام وأمن الأطفال.

فأولا، يجب أن ننهي استخدام الأطفال كجنود.

وهناك أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ ألف طفل، من الفتيان والفتيات أيضا، الذين شاركوا مقاتلين في آخر ٣٠ صراعا من الصراعات التي جرت. كثيرون جرى تجنيدهم - وبعضهم خطفوا. وانضم بعضهم فقط بدافع البقاء على قيد الحياة. والكثيرون من هؤلاء الأطفال، الذين تقل أعمار بعضهم عن ١٠ سنوات، شهدوا أعمال عنف فظيعة أو شاركوا فيها، وفي كثير من الأحيان ضد أسرهم أو مجتمعاتهم.

والأمم المتحدة، بتحديدها لسن الثامنة عشرة كحد أدنى من العمر للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وضعت سابقة هامة - تهدف إلى ضمان أعلى المعايير للمنظمة. وأوصت الأمم المتحدة كذلك باستخدام هذه السياسة نموذجا لقوات الشرطة والقوات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

واليونيسيف تؤيد بإخلاص هذا الموقف. ونحن ندرك الحساسيات الموجودة في داخل مجلس الأمن بشأن مسألة التجنيد. ولكننا سنكون مقصرين إن لم نكرر بأقوى العبارات الممكنة، أنه ما لم تحدد السن الدنيا للتجنيد على نطاق العالم بسن ١٨، فسيستمر الاستغلال البشع للأطفال كجنود.

وفي ذات الوقت يجب الاعتراف بأن الأسباب التي أدت إلى مشاركة الأطفال في الصراع المسلح غالبا ما تكون هي أسباب الصراع نفسها: الفقر، والتمييز، والنزوح والتهميش. إلا أن هذه الأسباب لا تبرر عدم العمل.

وإن منع تجنيد الأطفال يماثل في الأهمية تسريحهم. ويقتضي كلا الهدفين التزاما طويل الأجل بتوفير فرص التعليم والتدريب المهني والاهتمام بالاحتياجات

الاجتماعية والنفسية وكذلك بإعادة لم شمل الأطفال بأسرهم. وبدون هذه العناصر سيكون من السهل إعادة تجنيد الأطفال.

وفي ذات الوقت، يجب أن تشمل اتفاقات السلام وعمليات حفظ السلام برامج تسريح كاملة تستهدف بشكل محدد الجنود الأطفال. ولا ينبغي لهذه البرامج أن تستهدف فقط استرداد وتدمير الأسلحة، ولكن أن توفر للأطفال الذين كانوا جنودا منافع مادية وبدائل مهنية.

ونحن قد بدأنا في ذلك بالفعل. فمن خلال برامج مثل حملات تسجيل المواليد، ولم شمل الأسر، والحوار مع الأطراف غير الدول، والدعم الاجتماعي والنفسي، تساعد برامج اليونيسيف في ١٠ بلدان على شفاء الأطفال الذين شاركوا في الصراعات.

والتعليم - وأود أن أشدد على هذا - أداة هامة للغاية في هذه الجهود. ففي مخيمات اللاجئين في تنزانيا، على سبيل المثال، حيث يداوم أطفال من رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على مدارس تحت ظل الأشجار، وجدنا ما يؤكد أن التعليم يساعد على إعادة توطيد الاستقرار حتى في وسط الفوضى، وليس للأطفال فحسب، ولكن للأسر أيضا. ولكن ينبغي أن أشير إلى أن المانحين في كثير من الحالات يصنفون التعليم بوصفه من عناصر التنمية وليس بوصفه نشاطا ينبغي أن يجري في سياق المساعدة الانسانية الطارئة، وكثيرا ما يحجبون التمويل عن نوع هذا العمل الذي يمكن أن يساعد كثيرا على منع نشوء هذه المشاكل.

وثانيا، يجب أن نحمي المساعدة الإنسانية وأن نعزز حماية الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وإن اليونيسيف وشركاءها في الميدان يناضلون يوميا في أداء مهمة إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين المعرضين للخطر - وهو نضال يصبح أكثر صعوبة، عندما تصبح مسألة الوصول، كما سمع المجلس، مسألة سياسية. ولذا فإننا بحاجة إلى تشجيع قوي للحلول السياسية مع إيجاد طرق ابتكارية للوصول إلى المدنيين المعرضين للخطر، والذين لا يزال الأطفال والنساء يشكلون غالبيتهم العظمى. فمن بين ٢٥ مليون من اللاجئين والنازحين داخليا، هناك ٨٠ في المائة من النساء والأطفال. والكثيرون منهم محصورون في أجواء مشحونة للغاية بالطابع العسكري الموجود في مخيمات اللاجئين والنازحين، حيث يتعرض الأطفال والنساء بشكل خاص للعنف والاعتداء الجنسي، ويجبر الصبيان على التجنيد.

وقد تمكنا بالفعل من الوصول إلى عشرات الألوف من الأطفال والنساء باستخدام برامج مثل "ممرات السلام" و "أيام السكينة" في مناطق مثل أمريكا الوسطى، وجنوب آسيا والشرق الأوسط، وكذلك من خلال عملية شريان الحياة في السودان، ومن خلال اتفاقات مثل الاتفاق الذي أبرمته الأمم المتحدة مؤخرا لتوفير الإغاثة الإنسانية للسكان في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن تصلها الإغاثة سابقا.

إن عملنا يقوم على مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد المعترف بها دوليا. وحتى نكفل استرشاد أعمالنا دائما بهذه المبادئ، شرعنا للتو في برامج للتدريب على المبادئ الإنسانية للموظفين والإداريين الحكوميين والشركاء من المنظمات غير الحكومية الذين يوفرون دعما مباشرا للأطفال في حالات الصراع. ويجب أيضا أن نتخذ خطوات لتحسين أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني.

إن موظفينا الشجعان في الأمم المتحدة بل وموظفي المعونة بشكل عام، في جهودهم لحماية المدنيين، قد أصبحوا عرضة بشكل متزايد للهجمات العنيفة والقتل والاغتصاب. وقد حرموا في بعض الأحيان من حقهم في استخدام نظم الاتصالات في عملياتهم. وقد نهبت ممتلكات الأمم المتحدة بدون أن يلقى من فعلوا ذلك العقاب، حيث تجاوزت الخسائر عن ذلك العشرات والعشرات من ملايين الدولارات. وإذا أريد لخطة للسلام والأمن للأطفال أن تنفذ على نحو فعال، يجب أن يتوقف ذلك.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ينال جميع موظفي الأمم المتحدة التدريب المناسب في كيفية التصدي لحالات مخالفة القانون والعنف التي تنتظرهم. وتقوم اليونيسيف، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالاستثمار بكثافة كبيرة في هذا المجال. ونحن نقوم بوضع مشروع رائد لتطوير نظام لتتبع الحوادث وقد وزعنا برامج تدريبية للتوعية الأمنية على أكثر من ٢٠٠ موقع عمل. إلا أن بوسعي أن أقول إن هذه التدابير ليست سوى البداية وهي لا يمكنها، في حد ذاتها،

أن تمثل بداية تلبية الحاجات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة في الميدان الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٣٠ موظف.

ثالثا، علينا أن ندعم إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. فإعادة التوطين، التي تشكل عنصرا أساسيا في أية عمليـــة ســـلام، لا يمكن وضع تصور لها، ناهيك عن تنفيذها، بدون الموارد والالتزام الضروريين لتطهير حقول الألغام على طول طرق إعادة التوطين وفي مناطق الوجهة الأخيرة. إلا أنه في مناطق مثل كمبوديا، يبلغ عدد الألغام المضادة للأفراد ضعف عدد الأطفال.

وترحب اليونيسيف بالدور التنسيقي الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ونحن نعمل على نحو وثيق مع مجموعة من شركائنا في الأمم المتحدة لكفالة التعليم في مجال التوعية بخطر الألغام، ومساعدة الضحايا، وإعادة تأهيل الأطفال والمجتمعات المحلية. ونقوم حاليا بدعم هذه البرامج في كل مناطق العالم.

علاوة على ذلك، تتوافر لاتفاقية أوتاوا إمكانات هائلة لإحـــداث تحسينات كبيـــرة فـــي المجتمعات المتضررة. ولهذا السبب نحن ملتزمون بشدة بتعزيز تنفيذها على أوسع نطاق. إلا أننا قلقون من أن بلدانا متضررة كثيرة ستحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة لتلبية التزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية. فسوف يكون للإرادة السياسية ودعم المانحين في هذه المجالات دور حاسم في إيجاد استجابة منسقة.

رابعا، يجب أن نحمي الأطفال من آثار الجزاءات. فلمصلحة الأطفال، لا ينبغي فرض الجزاءات دون أن تكون مصحوبة باستثناءات إنسانية إلزامية وفورية وقابلة للإنفاذ، إلى جانب آليات لرصد أثرها على الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وفي جميع البلدان الخاضعة لجزاءات اقتصادية شاملة، أدى عدم كفاية الأحكام الراهنة إلى معدلات مفزعة لسوء التغذية بين الأطفال وفي وفيات الأطفال والأمهات. ويجب معالجة حالات القصور هذه.

إننا نرحب بالدعوة التي أصدرها مجلس الأمن مؤخرا من أجل رصد الأثر الإنساني للجزاءات على الأطفال وإلى إنشاء آليات أكفأ للاستثناء. ونحن نؤمن بالأهمية الجوهرية لتقييمات الأثر على الأطفال في هذا المجال وينبغي تنفيذها قبل فرض الجزاءات وأثناء ذلك وبعده.

إن المساعدة الإنسانية لا تمثل إلا أقل من ٥ في المائة من جميع السلع التي يُطلب لها الاستثناء من لجنة الجزاءات. وأنا أشدد بالتالي على ضرورة وضع قائمة بالسلع الإنسانية الأساسية من أجل استثنائها، وأحث على أن تشمل تلك السلع الإمدادات التعليمية.

خامسا، لا بد لنا من كفالة أن يشمل بناء السلم أنشطة تعنى تحديدا بالأطفال. وعند إبرام اتفاقات السلام، بوسعنا أن نكفل وضع أنشطة بناء السلم على نحو يتفق مع معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، ونعزز في الوقت نفسه احترام الكيانات من غير الدول لهـــذه المعايير. وفي حين أن احترام حقوق الطفل نادرا ما يرد ذكره في اتفاقات السلام، من الجدير بالذكر أن عمليتي السلام في السلفادور وفي غواتيمالا توصلتا إلى اتفاق بشأن حقوق الإنسان وبشأن الحاجة إلى آليات وطنية ودولية للتحقق.

وصحيح أنه كان من الممكن بذل جهد أكبر بكثير لتلبية احتياجات الأطفال الخاصة. إلا أنه على الرغم من ذلك، أنشئت سوابق هامة نؤيدها بشدة. فبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، على سبيل المثال، نفذت مشاريع لتعزيز مؤسسات حقوق الطفل أدت في نهاية المطاف إلى إنشاء مكتب حكومي خاص لتعزيز الوعي بحقوق الطفل، وللتحقيق في الانتهاكات، ولرصد المؤسسات الحكومية التي توفر الخدمات للأطفال، وللتأثير على دوائر التشريع لكفالة الالتزام بواجبات غواتيمالا القائمة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. ونحن نرى أن الدعم لهذه الأنشطة ينبغي أن يمتد أكثر إلى مؤسسات وطنية أخرى تشمل الشرطة والنظم القضائية.

سادسا، لا بد أن نواجه ظاهرة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، خاصة تلك التي تُرتكب ضد الأطفال. إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعرِّف عمليات تجنيد الأطفال في القوات المسلحة واغتصابهم وقتلهم واستهداف مدارسهم ومستشفياتهم تعريفا صحيحا بوصفها فظائع نكراء. والمصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تمثل أولوية رئيسية بالنسبة لنا وسنعمل لكفالة التنفيذ الفعلي للنظام على المستوى الوطني عن طريق التدريب والدعم من أجل

إصلاح الأجهزة القانونية. إن دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في هذه السنة سيمثل، في رأينا، أبلغ تعبير عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف فضلا عن الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، وسيكون بالتأكيد طريقة مناسبة للاحتفال بمقدم الألفية المقبلة.

سابعا، لا بد لنا من تعزيز أعمال الإنذار المبكر والأعمال الوقائية المتعلقة بالأطفال. فأعمال الإنذار المبكر والأعمال الوقائية يمكن أن تساعد في ردع انتهاكات حقوق الإنسان فضلا عن تهدئة الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب الصراعات المسلحة. إن الأفراد الدوليين العاملين في الميدان، بمن فيهم الأفراد العسكريون والمدنيون والعاملون في المجال الإنساني، غالبا ما يكونون أول من يشهد الانتهاكات الفظيعة التي ترتكب ضد الأطفال والنساء. ومع ذلك، فإن الإجراءات والآليات المستخدمة لتقييم تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها ورصدها ومحاكمتها وعلاجها غير كافية بشكل مؤسف. إن نشر راصدي ومراقبي حقوق الإنسان في الميدان في البعثات التحضيرية ومع العمليات الميدانية ينبغي أن يعتبر جانبا أساسيا في جميع جهود مجلس الأمن الرامية إلى تعزيز السلم وتسوية الصراعات. وحتى تكون هذه العناصر فعالة، ينبغي أن تتاح لها الموارد الكافية والعدد الكافي من الموظفين للتصدي للانتهاكات المتعلقة بحقوق الطفل والتي تتم على أساس نوع الجنس.

ولهذه الغاية، وضعنا مجموعة متكاملة من العمليات التدريبية المعنية بحماية حقوق المرأة والطفل في حالات الطوارئ المعقدة. وتستخدم هذه العمليات حاليا إدارة عمليات حفظ السلم وعدد من مؤسسات التدريب على العمليات الوطنية لحفظ السلم. وقد قمنا بتوفير مواد مماثلة لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى الصعيد القطري، في موزامبيق على سبيل المثال، نقوم بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تدريب الشرطة في مسائل العدالة التي تخص حقوق الطفل والمرأة والأحداث. وأهم من ذلك كله، يجب أن ندعم إنشاء مؤسسات دائمة ومستقلة على الصعيد الوطني تحمي حقوق الإنسان وتعيد سيادة القانون في فترة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي.

إن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة يجب أن تصاغ على أساس المعايير والأعراف التي تجسدها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ولدينا ذلك الإطار في اتفاقية حقوق الطفل. وهذه الاتفاقية لا تمثل فقط أهم معاهدة مقبولة عالميا في التاريخ لحقوق الإنسان، وإنما المعاهدة الوحيدة التي تشتمل بشكل صريح على القانون الإنساني. وبالتالي، في هذا الصدد، أود أن أختتم بياني هذا بهذه التوصيات المستعجلة.

يجب أن نكفل النظر دائما إلى الأطفال بوصفهم أولوية صريحة في جميع الجهود الرامية إلى بناء السلم وتسوية الصراعات، سواء كان ذلك ضمن ولايات التسريح أو في بعثات المراقبة أو عند إبرام اتفاقات السلام. وفي الممارسة المتبعة حاليا، تغفل الإشارة رسميا إلى الأطفال. وعلى سبيل المثال، فإن تقييم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون لحالة حقوق الإنسان الفظيعة في فريتاون، الذي قرأته الليلة الماضية، يركز تماما تقريبا على الانتهاكات ضد الأطفال والنساء. ومع ذلك فإن ولاية البعثة لا تعالج حاجتهم الماسة إلى الحماية الخاصة. وبالمثل، فإن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لم تشر إلى الأطفال في الجوانب المتعلقة بالتسريح أو في الجوانب الإنسانية من ولايتها. وعلى النهج نفسه، فإن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا لم تدرج الأطفال في الجوانب المتعلقة بالتسريح أو نزع الأسلحة أو إزالة الألغام في ولايتها.

يجب أن نتحرك صوب إنهاء استخدام الجنود الأطفال عن طريق مواصلة الضغط بقوة لوضع شرط دولي يرفع سن التجنيد إلى ١٨ سنة.

ويجب أن نحمي الأطفال من آثار الجزاءات.

ويجب أن نكفل التنفيذ الكامل للحظر العالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ويجب أن نخفض بقدر كبير توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تؤدي إلا إلى استدامة الحرب والصراع والتي تمثل سهولة حملها عاملا رئيسيا في السهولة التي يتحول بها الأطفال إلى محاربين.

ويجب أن نكفل وجود تدريب خاص في مجال حقوق الأطفال ومدونات سلوك خاصة بالأطفال للجميع - وأقول للجميع - العسكريين والمدنيين وأفراد حفظ السلم، حتى يتسنى لهم فهم مسؤوليتهم القانونية إزاء الأطفال جميعا،

بما في ذلك الحاجة إلى حمايتهم من الانتهاكات الفظيعة لحقوقهم.

ويجب أن نوفر الموارد الكافية لكفالة أمن وسلامة الأفراد العاملين في المجال الإنساني.

ويجب أن نكفل محاكمة من يرتكبون جرائم حرب ضد الأطفال أمام المحكمة الجنائية الدولية التي يجب تمكينها بالكامل.

إن اليونيسيف على أهبة الاستعداد لدعم عمل مجلس الأمن بكل طريقة ممكنة، ولإبقائه على علم كامل بالتطورات.

واسمحوا لي أن اختتم كلامي هذا بالإعراب عن تقديرنا لاهتمام المجلس بقضية المدنيين في الصراعات المسلحة، وخاصة محنة الأطفال والنساء. ونحن على ثقة من أن هذا النقاش سيعزز الفهم المتبادل للقضية وسيؤدي إلى تعاون أكبر وأكثر فعالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أود أن أعطي الكلمة للممثل الخاص للأمين العام للأطفال وحالات الصراع، السيد أولارا أوتونو.

السيد أوتونو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر مجلس الأمن شكرا جزيلا على دعوته للانضمام إلى هذه الإحاطة الإعلامية.

يحتاج المدنيون ويستحقون حماية المجتمع الدولي، لكن الأطفال يستحقون عناية أكبر لأنهم يمثلون أضعف قطاعات السكان وأكثرهم براءة ولأن تدمير الأطفال في هذا السياق يعني تدمير مستقبل مجتمعنا؛ ولكن أيضا لأن الأطفال بالتأكيد يعانون بشكل غير متناسب في هذه الحالات.

والأرقام التالية تشهد على ذلك. خلال العقد الماضي، كما يعلم المجلس، قتل في حالات الصراع أكثر من مليوني طفل وتيتم أكثر من مليون وأصيب أكثر من ستة ملايين من الأطفال إصابات دائمة أو خطيرة، وأصبح ١٢ مليونا بلا مأوى ومن المقدر أن أكثر من ١٠ ملايين يعانون من صدمات نفسية أو عاطفية شديدة، ولكن حتى في الوقت الذي أتكلم فيه الآن فإن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل في أكثر من ٣٠ حالة من حالات الصراع في العالم من الأطفال الجنود. وأكثر من نصف مجموع الأشخاص المشردين - سواء المشردين داخل حدودهم الوطنية أو الذين عبروا حدودهم الوطنية - من الأطفال. ويقدر أن أكثر من ٨٠٠ طفل يقتلون أو يشوهون كل شهر بسبب الألغام الأرضية؛ وفي الواقع أن أسوأ أشكال الصدمات النفسية والانتهاكات - وأقصد الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي - ترتكب بشكل روتيني ضد النساء وخاصة الفتيات، في حالات الصراع. هذه هي الأسباب التي من أجلها ينبغي أن نركز تركيزا خاصا على حالات القطاعات الأكثر ضعفا وأقصد حالات الأطفال.

وأود أن أخصص باقي ملاحظاتي لما يمكن عمله والتدابير التي يمكن أن يبحثها المجتمع الدولي لعكس هذا الاتجاه البغيض.

والتدبير الأول، الذي أحاط به المجلس زميلي سيرغيو فييرا دي ميللو قبل بضعة أسابيع فقط، هو الضرورة القصوى للوصول إلى السكان المتضررين. فعندما تقطع صلة المجتمعات عن العالم الخارجي وتعزل، فهذا هو الوقت الذي تصبح فيه أكثر ضعفا وترتكب في حقها الإساءات وتتضاعف. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يصر على ضرورة وصول الوكالات الإنسانية لكي تكون شاهدا وببساطة شديدة لإنقاذ المحتاجين ورصد التطبيق الفعلي للمعايير الدولية الواجبة المراعاة في زمن الحرب.

ثانيا، علينا أن نعزز مفهوم اعتبار الأطفال منطقة سلام. ومن الناحية العملية يعني هذا نوعين من التدابير. الأول ضرورة اعتبار المناطق التي يكثر فيها الأطفال مثل المدارس والمستشفيات والملاعب مناطق خالية من المعارك. وفي هذا السياق، يسرني عظيم السرور أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعتبر من جرائم الحرب استهداف او انتهاك هذه المناطق. ولكن ثانيا، هذا يعني أيضا أننا، وإن كنا في حالات معينة لا يمكننا أن ننهي الحرب، علينا على الأقل أن نعزز فكرة حالات وقف إطلاق النار على أساس إنساني ووقف الأعمال القتالية للسماح لعمليات التطعيم والإخلاء وللسماح بإعطاء حماية خاصة للأطفال. وآمل أن يدعم المجلس

بقوة الأفكار التي يجري بحثها الآن في هذا السياق مع الزملاء في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية في سياق الكونغو.

وثالثا، هناك حالات نجد فيها أن أطراف الصراع، ومنها جهات فاعلة من غير الدول - في خضم الصراع الجاري - تقطع على نفسها تعهدات باتخاذ تدابير معينة من شأنها أن تزيد من نطاق حماية الأطفال. فقد تتعهد بعدم تجنيد الأطفال أو استخدامهم وعدم التدخل في وصول مؤن الإغاثة للسكان داخل المناطق التي تسيطر عليها وعدم استهداف السكان المدنيين. ويتمثل التحدي الآن في كيفية كفالة تشجيع وحفز هذه الأطراف في الصراع على الامتثال لتعهداتها. وفي هذا الصدد، ثمة دور جماعي يلعبه مجلس الأمن في هذا الصدد وثمة أدوار فردية يمكن للحكومات الممثلة في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة أن تلعبها.

وماذا يمكن أن تفعل الحكومات؟ للحكومات خطوط اتصال هامة جدا مع أطراف الصراع، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية. وللحكومات نفوذ له أهميته في الميدان. وفي عالم يتسم بالترابط اعتقد أنه لا يمكن لطرف في صراع أن يظل غير مكترث إذا بذلت الحكومات المهتمة ومجلس الأمن جهدا متضافرا لكي تعرف الأطراف أن من الضروري أن تمتثل لتعهداتها.

رابعا، علينا أن ندرس كيف يمكن للمبادرات التي تتخذ الآن داخل البلدان أن تترجم إلى مبادرات جوار. ماذا أعني بذلك؟ لقد سافرت إلى عدد من البلدان في العام الماضي وحاولت بعض الالتزامات والمبادرات في الميدان. لكن لفت نظري وجود بعض الأنشطة العابرة للحدود مثل تجنيد الأطفال واختطافهم ونقلهم عبر الحدود؛ والتدفق غير المشروع للأسلحة وخاصة الأسلحة الخفيفة، وتدفق الألغام الأرضية وكذلك تدفق الأشخاص المشردين من وإلى جانبي الحدود. إذ من المستحيل توفير الحماية للأطفال المدنيين، وخاصة الأطفال، داخل الحدود الوطنية على نحو قصري. لذلك يجب علينا أن نحدد بعض البلدان المجاورة وأن نتخذ مبادرات من شأنها أن تتعهد البلدان المجاورة وكذلك الجماعات المتمردة الناشطة في هذه المناطق وأن تكف عن بعض أنشطتها وأن تتخذ تدابير معينة لتوفير الحماية للأطفال.

ونقوم حاليا مع زملائنا في الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف، بدراسة كيفية إمكان اتخاذ هذه المبادرات في منطقة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (ايغاد) في شرق أفريقيا وسيراليون وليبريا، وكذلك بالتأكيد في منطقة مسرح الحرب في كوسوفو.

وخامسا، نوافق تماما على ملاحظة الزملاء بأن من بين السمات اللافتة للنظر في اتفاقات السلام حتى الآن الغياب الواضح لأي إشارة فيها إلى احتياجات الأطفال وضرورة حمايتهم. إلا أننا نعرف، كما أشرت، أنه في خضم الصراعات يعاني الأطفال على نحو غير متناسب. وبعد الصراع فإن حضورهم يكون هو الغالب في المجتمع وينبغي العناية بهم. لهذا آمل بذل كل جهد بطريقة أكثر منهجية لتشجيع وتعزيز مسألة احتياجات الأطفال وحمايتهم في برامج السلام، وأقصد في المرحلة التي تجري فيها المفاوضات.

وقد بدأ مكتبي بعض المناقشات الأولية في إطار بوروندي وكولومبيا، ونأمل أن يتسنى، بدعم المجلس وسائر أصدقاء بوروندي وكولومبيا، إدخال مسألة حماية الأطفال واحتياجاتهم في هاتين الحالتين اللتين يعاني فيهما الأطفال معاناة شديدة.

وسادسا، لدينا تشغيل الأطفال واستخدامهم، وهذا ينطوي على ثلاثة عناصر. فيجب أن تكون الاستراتيجية الشاملة القضاء على استخدام الأطفال في حالات الصراع. ولكن هناك ثلاثة عناصر هامة في تحقيق هذه الاستراتيجية. الأول يتمثل بشكل واضح في رفع الحد الأدنى للسن لتشغيل الأطفال ومشاركتهم، من ١٥ عاما إلى ١٨ عاما، وأنا أبذل كل جهدي في التشجيع على التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه القضية. غير أن هذا لا يكفي. والثاني، من المهم أن يحشد المجتمع الدولي حركة ضغط ترتكز على الأطراف في الصراع وتتمكن من حماية الأطفال على مسارح الصراع الحالية، التي يستغل الأطفال فيها. وهذا في الأساس مشروع سياسي يختلف عن المشروع القانوني المتعلق برفع الحد الأدنى للسن. والعنصر الثالث، وهو على القدر نفسه من الأهمية، أننا نعلم أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تنشأ عنها الظروف التي تسهل استغلال الأطفال بهذا الأسلوب. ويجب أن نعالج هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وستساعدنا هذه العناصر الثلاثة معا

في التحرك نحو القضاء على استخدام الأطفال واستغلالهم بهذه الطريقة.

وسابعا، لقد صدمت فعلا في زياراتي لكثير من البلدان، بأن علمت أن الفئة الوحيدة الأكثر ضعفا تتألف من المشردين داخل حدود بلدانهم، وأنه لا يوجد للآن أي إطار متفق عليه لتوفير الحماية لهؤلاء الناس. نعم، هناك اتفاقات لتقديم الإغاثة، وهذا ما يلقى جم ترحيبنا، ولكن لا يوجد إطار لتوفير الحماية لهذه الفئات. وقد ناقشت هذا الأمر مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع صديقي العزيز السيد فرانسيس دنغ، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا. والمجتمع الدولي يواجه تحديا، وتحديا ملحا: فنحن، ونحن نتكلم، أمام زيادة في عدد المشردين داخليا، داخل بلدانهم، تفوق من يعبرون الحدود ويصبحون لاجئين. فلا بد من وضع إطار لحماية هذه الفئات الأشد ضعفا.

وثامنا، هنالك القضية، قضية أهمية نظم القيم المحلية. فهناك اثنان من الأعمدة التي يجب أن نقيم عليها مطالبتنا بحماية السكان المدنيين. الأول أشار إليه زملائي بالفعل: وهو الصكوك الدولية الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها اتفاقيات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل، والنظام الأساسي المعتمد مؤخرا للمحكمة الجنائية الدولية، وما إلى ذلك. وهذا هو أحد الأعمدة الهامة ولعلها الأولية. ولكن ثمة عمادا آخر لا نسمع عنه إلا قليلا، وإن كنت أرجو أن نسمع المزيد. ففي كثير من المجتمعات التي تواجه التحديات التي نضعها، ثمة قيم وأعراف تولدت في التربة المحلية، وهي تتحدث عن حماية المدنيين وخاصة النساء والأطفال والمسنين. وأذكر في هذا المقام كلمات رجل مسن كيني، إذ لاحظ الانتهاكات التي ترتكب في حالات من قبيل ما نتحدث عنه، قال "الرجال، في تقاليدنا، يحاربون الرجال. ولكنهم الآن يستهدفون النساء والأطفال والمسنين". كان هذا مبعث الأسى عند مسن كيني. ولذا فعلينا أن نعمل على النهوض بهذا العماد الآخر، وفي حالة تقويض هذا العماد، وفي بعض الحالات، انهياره، فإن العمل لمساعدة المجتمعات المحلية يبعث الحياة في هذا العماد. ويجب أن نبني مطالبتنا بحماية النساء والأطفال على أساس هذين العمادين.

وتاسعا، من الواضح تماما أن الأرض ممهدة في الغالب لارتكاب الانتهاكات الجماعية للمدنيين من خلال إضفاء الطابع الشيطاني على مجتمع آخر، أو من خلال حملات الكراهية أو المسيرات السياسية أو المسارات السياسية عن طريق الإذاعة والتلفزة. وهذه علامات مرئية ومسموعة. فيجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود المتضافرة والمنهجية لاستنكار هذه العلامات حين تبدأ في الظهور.

وعاشرا وأخيرا، هناك الحوار مع رجال الأعمال لأننا رأينا على أسوأ مسارح الصراع التي يستهدف فيها الأطفال والنساء، صفقات تجارية نشطة تتم في مجالات الأخشاب والذهب والماس وبيع الأسلحة الخفيفة. ولست أتحدث هنا عن جميع مسارح الصراع. فأنا أتحدث عن سيراليون، وأتحدث عن أنغولا وأتحدث عن جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن السودان - المسارح التي نرى فيها بوجه خاص أسوأ صور التضحية بالمدنيين. فهل من الممكن أن نشجع رجال الأعمال على إقامة حوار جاد حول هذه القضية، وربما على وضع مدونة سلوك اختيارية في حدود مهنتهم، يمكن أن تعالج مسألة إسهامهم، حتى ولو كان غير مباشر، في إلهاب الآلة التي تنتهك النساء والأطفال وتحولهم إلى ضحايا؟

واسمحوا لي أن أقول في الختام إنني أرى أمرين على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمجلس وهو ينظر هذه القضية. أحدهما أن العهد الذي ينقضي الآن هو عهد وضع الصكوك الدولية. وتعمل الآن هيئة مؤثرة تماما وقد أحيلت إليها صكوك كثيرة. أما العهد الذي ندخله الآن فيجب أن يكون عهد التطبيق. فأي طفل في سيراليون لا تهمه جميع الصكوك التي نتحدث عنها هنا ما لم يكن لتطبيقها وقيمها أثر في حياته على أرض الواقع. وأرجو أن يستثمر مجلس الأمن والأعضاء الممثلون في الأمم المتحدة نفوذهم في هذا الاتجاه.

وأخيرا أرجو من كل قلبي أن يجري مجلس الأمن متابعة منهجية للالتزامات التي أبديت خلال المناقشة قبل أسابيع قليلة، والمناقشة اليوم، وأهم مبادرة اتخذها المجلس في حزيران/يونيه الماضي والبيان الرئاسي المتعلق بتأثير الحرب على الأطفال. وأرجو أن يفيد الالتزام المقطوع به في تلك المبادرات في إعلام الأعمال الجارية في المجلس ولا سيما أعمال المجلس عندما يتخذ قراراته بشأن حالات أزمات محددة ويعين الولايات المحددة.

وإنني لأضع نفسي تحت تصرف المجلس لمساعدته في التحرك نحو إتمام هذا المشروع.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم ولوفد كندا للعمل الخلاق الذي قمتم به لإمكان عقد جلسة الإحاطة هذه.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد كورنيليو سومارواغا، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، وللسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وللسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، للبيانات التمهيدية التي قدموها. والواقع أن نوعية هذه البيانات تجعل المرء يتمنى أن يشرعوا لا في عقد جلسات إحاطة عامة لمجلس الأمن فحسب بل أيضا في بدء مناقشة توجيهية عامة كاملة تتيح لجميع الدول الأعضاء المهتمة المشاركة فيها. فالمشاركة النشطة من جميع أعضاء الأمم المتحدة المهتمين يمكن أن تساعد مجلس الأمن فيما يبذله من جهد لرسم السياسات المناسبة للمستقبل؛ ونأمل أن تتحقق تلك المشاركة مع تقدمنا في عملنا.

والهدف الأساسي للعمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة ينبغي أن يكون الأمن الإنساني، على أن تكون الأولوية للأمن البدني بدلا من الحماية القانونية. والروح السائدة في المجلس - من عزم على إحراز تقدم في هذا الاتجاه - يجب أن تؤدي إلى تحسن حقيقي. ومن الضروري بذل جهود جديدة متنوعة داخل إطار الأمم المتحدة وفي جهات أخرى. ولهذا، يجدر بنا اليوم أن نذكر مبادرة مجموعة من الدول تنشد هدفا واحدا، تحت قيادة كندا والنرويج، وتعقد عزمها على أن تعطي معنى كاملا لمفهوم الأمن الإنساني وتعبيرا عمليا محددا عنه. وتواصل سلوفينيا - بأقصى ما يمكنها - المشاركة في هذه المبادرة. ونأمل أن تتحقق بمرور الوقت نتائج ملموسة، بالإضافة إلى تلك التي سبق أن تحققت في مجالات أخرى، كالعمل في مجال إزالة الألغام الدولية والعدالة الجنائية الدولية.

ومناقشة مجلس الأمن اليوم تتركز على مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وأرى أن لهذه المسألة أثرين هامين.

أولا، أنها تتضمن مسؤولية مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، فإن مهمة المجلس أن يمنع اندلاع صراعات عسكرية، وإذا اندلعت، أن يسهم مساهمة جادة في حلها. وفضلا عن ذلك فإنه بعد انتهاء الصراعات العسكرية، تقع على عاتق المجلس مسؤولية إتاحة الانتقال إلى مرحلة بناء السلام بعد الصراع.

وينبغي أن تبقى نصب أعيننا دوما أولوية هذه المهام السياسية والعسكرية أساسا. وينبغي لمجلس الأمن عند معالجة القضايا الإنسانية أن يتحاشى فخ استخدام العمل الإنساني أو المناقشات الإنسانية بديلا عن العمل السياسي أو العسكري اللازمين. وفوق كل شيء، يجب على المجلس أن يدرك دائما أفضلية العمل الوقائي على أي نوع من العلاج. وأكرر هذه المبادئ، لا للتوضيح المفاهيمي فحسب، بل وفوق كل شيء، لأهميتها العملية للطريقة التي يتعامل بها المجلس مع الحالات المتنوعة المدرجة في جدول أعماله، وللموضوع قيد المناقشة اليوم.

والأثر الثاني لمناقشة اليوم الحاجة إلى الفهم الكامل لأهمية حماية المدنيين في الصراعات المسلحة المعاصرة. وحماية المدنيين تتطلب العمل، وغالبا ما يكون العمل ناجما عن الضرورة. ويعني ذلك بالنسبة لمجلس الأمن أنه ينبغي له استخدام سلطاته بالشكل الواجب. وفضلا عن ذلك، فإن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة تتطلب أشكالا متنوعة من التعاون بين الدول والتعاون بينها وبين مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية.

وفي المرحلة التي يكون فيها منع الصراع ممكنا، فإن التعاون بين الدول يقتضي القدرة على تطوير منهج موحد وفرض الضغط اللازم بغرض جعل الحلول السلمية أكثر واقعية والخيارات العسكرية أقل احتمالا.

وفي الحالات التي تتسم بالمشاكل الإنسانية الناجمة عن الصراعات العسكرية الموجودة، قد يكون من اللازم اتخاذ إجراءات متنوعة تسمى أحيانا "البدائل المتوسطة"، مثل توفير أفراد الشرطة وغيرهم لضمان الأمن في مخيمات اللاجئين، وتطوير الولايات الواجبة

لحفظ السلام، وهذا على سبيل ذكر مجرد خيارين من الخيارات الممكنة.

وفي بعض الصراعات العسكرية يقتضي الأمر من مجلس الأمن أن يتمكن من بناء عزم المجتمع الدولي على استخدام تدابير الفصل السابع بغية حماية المدنيين، بما في ذلك التدابير التي تتطلب استخدام القوة. ومن ناحية أخرى، عند اتخاذ القرار بشأن الجزاءات الاقتصادية الشاملة، ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر الاستثناءات الإنسانية اللازمة.

والاستخدام الحذر والحسن التوقيت للصكوك والسلطات التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن أكثر المساهمات فعالية للمجلس في منع الصراعات والحد منها، وبالتالي في حماية المدنيين. فمجلس الأمن هيئة فريدة لها سلطات فريدة ينبغي استخدامها بحكمة وفعالية.

وقد أدليت بالملاحظات السابقة بغية إبقاء التركيز على دور مجلس الأمن في نفس الوقت الذي نعالج فيه قضايا متنوعة تتصل بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بما فيها القضايا المتصلة بتنفيذ القانون الإنساني الدولي. واحترام القانون الإنساني أساسي وواجب على جميع الدول. ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذكرنا بالمادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ومؤداها:

> "ان الأطراف السامية المتعاقدة [١٨٨] تتعهد باحترام وبكفالة احترام الاتفاقية الحالية في جميع الظروف".

والمادة ١٣ من البروتوكول الثاني الإضافية لاتفاقية جنيف، المتصل بحماية الضحايا في الصراعات المسلحة غير الدولية، يحظر صراحة أية هجمات على المدنيين. وهذه واجبات هامة وأساسية لا بد أن تعطي معنى محددا.

ولا أود أن أحاول تحليل قانوني منظم للمشاكل الراهنة في القانون الإنساني الدولي. فمن المؤكد أن مجلس الأمن ليس المحفل الملائم لإجراء هذا التحليل. ولكن من جهة أخرى ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج مشكلة أساسية، بل ووجودية في القانون الإنساني الدولي اليوم.

ويجري تذكير مجلس الأمن مرارا وتكرارا بأن الهوة بين قواعد القانون الإنساني وتطبيقه لم تكن أكبر مما هي عليه الآن. وقد أصبحت الهجمات المتعمدة على المدنيين سمة أساسية لكثير من الصراعات المسلحة المعاصرة. ومن المروع بشكل خاص مصير الأطفال ضحايا الحرب. فيجري انتهاك متعمد للقواعد الأساسية للقانون الإنساني. وفي بعض الحالات التي ذكرها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، يجري إغفال أبسط المعايير الأخلاقية والنظم الأدبية التي تحترمها كل المجتمعات بصفة تقليدية. وهذه الحالة التي يسميها الممثل الخاص "الفراغ الأخلاقي" لها القدرة على تقويض صرح القانون الإنساني الدولي برمته.

ولا بد أن يولي مجلس الأمن أكبر اهتمامه لهذه المشكلة. فماذا يمكن أن نفعل؟ حاليا، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نفهم المشكلة بشكل أوفى. ولهذا، نؤيد اقتراحا بأن يقدم الأمين العام تقريرا يتضمن مقترحات واقتراحات محددة إلى مجلس الأمن، الذي يعمل في نطاق مسؤولياته، بهدف تحسين الحماية البدنية والقانونية للمدنيين في الصراعات المسلحة. ونعتقد أنه لا داعي لأن تكرر هذه الدراسة تحليل المسائل التي سبق أن بحثت بعناية والتي تتعلق بالهيكل القانوني للقانون الإنساني الدولي، بل يجب أن تركز على المشاكل الوجودية الأساسية للقانون الإنساني الدولي اليوم، كما ينبغي لها أن تساعد مجلس الأمن على استنباط سياسات المستقبل.

والمنطلق الأساسي هنا يجب أن يكون أن القانون الإنساني الحالي يتضمن بالفعل كل المبادئ اللازمة والقواعد الأساسية. واستحداث معايير إضافية يجب ألا تكون له الأولوية. بل أنه من الضروري أن نتفادى إغراء إعادة تحديد ما تم تحديده من قبل من جرائم الحرب والجرائم ضد البشرية. ومع ذلك، هناك بعض المعايير التي تحتاج إلى تعزيز، مثل حظر توظيف الأطفال في القوات المسلحة قبل بلوغهم السن القانونية الدنيا للتوظيف، أو المعايير المتعلقة بحظر الأعمال العسكرية ضد المناطق التي أعلنت مناطق آمنة للمدنيين. والمعايير التي تتطلب تعزيزا ليست متعددة تعددا فائقا، ولكنها أساسية، ولا بد من بذل جهود في هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى، فإن التدابير التي تستهدف إعطاء الفعالية للمعايير المضمونية للقانون الإنساني تتطلب مواصلة التوضيح والتنفيذ العملي. وهذه تشمل

المهام التي تجعل المحكمة الجنائية الدولية المقبلة مؤسسة فعالة، ووضع آليات للتعاون بين الدول تمكن من تحقيق الفكرة التي نادى بها، ضمن آخرين، الأمين العام للأمم المتحدة، وهي اعتبار المقاتلين مسؤولين ماليا عن ضحاياهم.

وهذه الأفكار العملية، التي قد تتطلب وضع أشكال جديدة وطموحة من التعاون الدولي ينبغي أن تكون من بين الأولويات في دراسة محتملة يضطلع بها الأمين العام.

ولا بد أن تتطلب هــذه الآليــات الاضطلاع بعمر مستمر وطويل الأجل ستتضمن إلى حد كبير مشاركة مجلس الأمن في المستقبل. وسيتعين على مجلس الأمن في الوقت نفسه أن يضمن تنفيذا أفضل لمهامه الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، من قبيل تلك التي أشرت إليها في الجزء الأول من بياني. وآمل بأن تمثل مناقشة اليوم مساهمة حقيقية في هذا الصدد.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، ترحيبا حارا في جلسة المجلس هذه. وتؤيد المملكة المتحدة وتقدر تقديرا كبيرا مبادرة كندا في الترتيب لهذه الإحاطة الإعلامية والالتزام الذي قدمتموه لها شخصيا. وتؤذن سنة ١٩٩٩ بالذكرى الخمسين لاتفاقيات جنيف والذكرى المئوية لأول مؤتمر للسلام عقد في لاهاي. ولقد حان الوقت لكي ينظر في ما يمكن عمله بشكل أكبر لضمان التنفيذ الكامل والفعال للقانون الإنساني القائم. ونرحب أيضا بحقيقة أن هذه الإحاطة الإعلامية تعقد في جلسة للمجلس، علنا وتحت رئاستكم، مما يعد خطوة أخرى إلى الأمام نحو الشفافية في إجراءاتنا. وأود أن أشكر السيد سوماروغا، والسيدة بيلامي والسيد أوتونو على مساهماتهم القيمة جدا والمثيرة للاهتمام الكبير في هذا اليوم.

وأن معظم الصراعات التي تعرض الآن على المجلس هي صراعات داخلية محلية. ويتحمل المدنيون بصورة متزايدة جل المعاناة أو أنهم يستهدفون عمدا. وأصبحت حماية المدنيين أكثر صعوبة لأن الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين، وبين حافظي السلام وموظفي المساعدة الإنسانية غالبا ما يكون غير واضح. والعديد من مرتكبي الهجمات علــى المدنيين لا يخضعون لسيطرة دولة وليسوا جزءا من التسلسل القيادي. والمشكلة الأساسية والمقلقة تتمثل في انهيار حكم القانون، على الصعيدين الدولي والمحلي، في عدد من الصراعات التي يتعين على المجلس مواجهتها.

ويزيد من انهيار القانون هذا الطابع الوحشي والفوضوي الواضح للصراع المعاصر، وقد وصفه بصورة مفصلة أمام المجلس في الشهر الماضي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ويرد وصفه هنا اليوم للمرة الثانية. فما هي النتائج التي يتعين علينا استخلاصها بالنسبة للسياسة العامة؟

وتتمثل النتيجة الأساسية التي يجب أن نخلص إليها في أهمية منع الصراعات، كما ذكر توا السفير تورك. وأفضل سبيل لحماية المدنيين يتمثل في محاولة منع اندلاع الصراع العنيف في المقام الأول من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما دعا إلى ذلك الممثل الخاص أوتونو، والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان. وعلينا التسليم بالأهمية الحيوية لمنع الصراع وبناء السلم بعد انتهاء الصراع في كسر حلقة العنف التي تؤدي إلى تفكك الدول. وفي هذا الصدد نرحب ترحيبا شديدا بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تحسين التنسيق بين الأطراف الرئيسية الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة.

ويجب علينا أيضا أن نضاعف جهودنا لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة ودعم المشاركة العالمية في اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويجب علينا أن نساعد الدول الضعيفة من أجل تطوير قوات عسكرية وقوات شرطة مسؤولة ومدربة تدريبا جيدا تكون خاضعة لقيادة مدنية. وهذا يعني استمرار إدراج منع الصراع في برامجنا للتنمية الطويلة الأجل وإيلاء اهتمام متزايد بقطاع الأمن.

بيد أنه يجب علينا أيضا أن نعمل من أجل تخفيف أثر الصراعات العنيفة على المدنيين، وقد ورد وصفه بالتفصيل صباح هذا اليوم. وهناك الآن مجموعة كبيرة من صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وينبغي أن يتمثل هدفنا في ضمان احترام ذلك وتنفيذه بدقة.

وكذلك يجب علينا أن نلتمس سبلا عملية للتقليل من الأخطار والبلبلة في الميدان، وهــي سبل تكون قادرة على

البقاء أمام انهيار حكم القانون. ونأمل أن يركز تقرير الأمين العام المقبل على هذا الجانب من المشكلة. وأود أن أسلط الضوء على ستة مجالات.

أولا، علينا أن نوظف جهدا أكبر في مجال التثقيف والتدريب. وينبغي لنا أن نضع الأسس لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة من خلال نشر المعرفة المتعلقة بالتزامات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أوساط قوات الأمن وذلك حتى يفهم كل جندي بصورة واضحة وبسيطة مسؤولياته. وهذا مجال تقوم به الآن لجنة الصليب الأحمر الدولية بعمل ممتاز في العديد من البلدان وتستحق منا التأييد التام. ومما له أهمية مماثلة بصورة واضحة كفالة تلقي قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم تدريبا مناسبا في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وثانيا، يتعين علينا أن نعالج مسألة الرصد والتنفيذ. والتثقيف خطوة أولى هامة. ولكن ماذا يمكننا أن نفعل لو ظل القانون الإنساني الدولي موضع انتهاك؟ ومشكلة الأشخاص المشردين مثال على ذلك. ولقد تم الاضطلاع بعمل ممتاز في تدوين المبادئ المنظمة لمعالجة مشكلة الأشخاص المشردين داخليا. ولكن ليس هناك آلية لكفالة التقيد بهذه المبادئ. وهذه المشكلة ينبغي معالجتها.

ثالثا، وكما قالت السيدة بيلامي والممثل الخاص أوتونو، ينبغي لنا أن نقوم بعمل المزيد لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. ومن هذه الأسباب تجنيد الجنود الأطفال. ومما لا طائل منه أن نتوقع من صبي في الثانية عشرة من عمره أن يفهم ويتذكر ويحترم الأحكام التفصيلية للقانون الإنساني الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لضمان عدم استخدام الأطفال كجنود في الحرب. وكما ذكرت السيدة بيلامي، فإنه حالما يتوقف القتال، يجب أن تقدم للجنود الأطفال المسرحين - وغيرهم من المحاربين السابقين - المساعدة التي يحتاجونها للاضطلاع بدور إيجابي في مجتمعاتهم.

ورابعا، يجب علينا أن نعالج مشكلة الأسلحة الصغيرة، لأنه إذا بقيت متاحة لدى المقاتلين السابقين إمكانية الحصول على الأسلحة الفردية بعد انتهاء القتال، فإنهم سيكونون عرضة للانكفاء إلى استخدام أساليب العنف في حياتهم.

وخامسا، ينبغي للمجلس أن ينظر فيما إذا كان بوسعه أن يفعل المزيد لضمان مراعاة احتياجات المدنيين بصورة منتظمة لدى تصميم ولايات حفظ السلم الجديدة، وعلى الأخص في مجالات مثل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام. ونحتاج أيضا إلى إيلاء مزيد من التفكير لضمان تحقيق الانتقال السلس من حفظ السلم إلى بناء السلم ولأهمية إعادة بناء القدرات المحلية والمجتمع المدني.

وأخيرا، وكما ذكر جميع متكلمينا، ينبغي لنا أن ننظر في إمكانية عمل المزيد لتعزيز أمن موظفي المساعدة الإنسانية في الميدان، وبخاصة في المجالات التي تكون فيها موافقة الأطراف المتحاربة موافقة محدودة وتكون فيها الحالة الأمنية متفجرة. ويجب علينا أن نتأكد من أن الآلية الأمنية في الأمم المتحدة تتوفر لديها الموارد اللازمة للاضطلاع بعملها. وعلينا أن ننظر إلى التدابير العملية، مثل تشاطر المعلومات الأمنية ذات الأهمية الحيوية على أساس منتظم بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

والعديد من المسائل التي نناقشها اليوم تتجاوز النطاق المباشر لمجلس الأمن وهي كذلك موضع مناقشة في محافل أخرى. إلا أن هذا ليس مدعاة لعدم نظر المجلس في هذه المسألة الهامة، أو إثراء مناقشاته بوجهات نظر أطراف فاعلة أخرى، وبالعكس. ونرى أنه يتعين على المجلس أن يعمل بالتنسيق مع بقية منظومة الأمم المتحدة، لا بمعزل عنها. ويتعين عليه أيضا أن يتجاوز الأعراض إلى أسباب الصراع.

وعليه، فإننا نأمل بأن يلقي تقرير الأمين العام نظرة عامة على هذا الموضوع، على أساس المناقشات مع مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ونأمل أن يخرج بتوصيات محددة وذلك حتى تمثل متابعة هذه المناقشة فارقا حقيقيا ومستمرا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): شأني شأن زملائي، يسرنا أن نراكم، سيدي

الرئيس، تترأسون هذه الجلسة ونحن ممتنون لوفد كندا على اتخاذه هذه المبادرة. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا للسيد سوماروغو، والسيدة بيلامي والسيد أوتونو على مشاركتهم في جلستنا وعلى تقاريرهم.

وانطلاقا من هذه التقارير ومن بيانات زملائي، من الواضح أن مهمة تحقيق امتثال دقيق للقانون الإنساني الدولي هي من بين أهم الواجبات اليوم، وفي المقام الأول فيما يتعلق بعدد كبير من الصراعات ذات الطابع المختلف جدا. ولن أخوض بشكل مفصل فيما يتعلق بتلك العوامل التي سبق وأشير إليها هنا.

إن الإحاطة الإعلامية اليوم، التي تعقد في جلسة علنية، تؤكد من جديد أن أعضاء مجلس الأمن مقتنعون بضرورة تعزيز القانون الإنساني الدولي، لضمان تطبيقه والاستفادة من إمكانات مجلس الأمن تحقيقا لهذه الأغراض.

ومن الواضح أن مجلس الأمن ملزم باتخاذ تدابير لدعم أنشطة المنظمات الإنسانية الدولية، في جملة أمور، في المسائل المتعلقة بحماية السكان المدنيين أثناء الصراعات المسلحة وأيضا بغرض حماية أفراد المنظمات الإنسانية الذين ما انفكوا أنفسهم يصبحون هدفا لأعمال عدوانية.

وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن ذلك الدعم من مجلس الأمن يجب أن ينفذ في امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة، ويجب، أولا وقبل كل شيء، أن يتخذ شكل تأييد سياسي. ولا يجوز إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية النظر في مسألة استخدام القوة لحماية السكان المدنيين وأفراد المنظمات الإنسانية وعندئذ فقط على الأساس القوي للميثاق.

وفي حالة الطوارئ، عندما يتخذ مجلس الأمن قرارات لاستخدام القوة لحماية المدنيين، من الضروري التفكير بعناية في كيفية جعله فعالا، وما إذا كان لا يؤدي إلى نتائج سلبية. وقد أظهرت التجارب، وعلى وجه الخصوص تجربة الصومال، أن قرار استخدام القوة إذا لم يبحث بحثا عميقا وتحسب نتائجه جيدا، قد يؤدي أحيانا إلى وضع لا يمكن فيه للتدخل الإنساني غير الناجح إلا أن يسبب تفاقم الصراع، وأن يزيد، في جملة أمور، من سوء الحالة بالنسبة للسكان المدنيين - نفس السكان الذين أردنا أن نحميهم - وهذا يتعلق باستخدام القوة على أساس قرارات لمجلس الأمن نفسه كما نص الميثاق.

ليس سرا أن محاولات بذلت مؤخرا لاستغلال الشواغل الإنسانية لتبرير الاستخدام الأحادي للقوة - بتجاوز لمجلس الأمن وبدون الحصول على إذنه. ومن الواضح أن هذا النهج يتعارض مع الميثاق وأنه غير مقبول ولا يمكن إلا أن يهدم النظام الحالي للعلاقات الدولية القائم على مبادئ الميثاق. وإن ثمن هدم ذلك النظام الدولي لحل مشاكل إنسانية سيكون بالتالي باهظا بصرف النظر عن مدى أهمية تلك المشاكل لأن عواقبه ستكون مدمرة وشاملة.

إن القانون الإنساني الدولي يجب أن يتقيد به. وأنا أشعر بأنه ما من أحد يجادل في ضرورة التقيد بالميثاق، ونحن لا يمكننا أن نسمح بتعارض الحاجة إلى تنفيذ القانون الإنساني الدولي مع الحاجة إلى تنفيذ أحكام الميثاق.

لقد ذكر متكلمون سابقون فعلا أن مشكلة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة معقدة وبعيدة الأثر في طبيعتها، ولذلك فإنها تتطلب نهجا معقدا من جانب المجتمع الدولي. والأمثلة العديدة التي طرحت اليوم، على سبيل المثال، تلك التي ذكرتها السيدة بيلامي، تكلمت عن الحاجة إلى حماية حقوق الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، بما في ذلك الحد العمري الأدنى للمشاركين في القوات المسلحة. وهذه المسائل وغيرها ينظرها أيضا مجلس الأمن، كتلك التي تناولها السيد أولارا أوتونو، أي الحاجة مثلا إلى وضع مدونة لممارسة الأعمال. وتلك مسألة بالغة الأهمية دون شك، ولكنها تقع خارج اختصاص مجلس الأمن أيضا.

لذلك، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به السيد إلدون فيما يتعلق بضرورة أن يكون تقرير الأمين العام واسعا بطبيعته بقدر الإمكان؛ ومستقى من مصادر غنية كثيرة ومحتويا على توصيات توجه، ليس إلى مجلس الأمن فقط وإنما إلى جميع المشاركين الآخرين في الجهود الرامية إلى ضمان الامتثال إلى القانون الإنساني الدولي. وربما ينبغي لهذا التقرير أن يصبح محفزا لذلك النهج الشامل الذي نتكلم عنه ويساعد في تحريك هذه الفرضية إلى لغة نشاط عملي.

وبطبيعـــة الحال، لا يمكننا أن ننسى الجمعية العامة ولا المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأنهما لهما أيضا ولاية في مجال المسائل الإنسانية. كما لا يمكننا أن ننسى المنظمات الإقليمية التي تتناول بطريقة أو بأخرى أيضا مسائل إنسانية، ولا المنظمات غير الحكومية. وأود أن أخص بالذكر لجنة الصليب الأحمر الدولية وهي منظمة محترمة عالميا نؤيد نشاطها بشكل نشط.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أنقل إليكم تقدير الوفد البرازيلي الخالص لوجودكم بيننا اليوم. وكما تدركون تماما، فإن سلطات بلدي تكن لكم بالغ الاحترام وهي سعيدة لتمكنها من التنسيق مع كندا بشكل وثيق خلال عام ١٩٩٩ هذا، الذي يتصادف وجودنا معا خلاله في مجلس الأمن. إن التزامكم بالتعددية ودوركم الشخصي في تعزيز احترام وتطوير القانون الإنساني الدولي جديران بالتقدير بشكل خاص، في سياق تبادل الأفكار اليوم. وإن القيادة التي تمارسها كندا، وتمارسونها أنتم شخصيا، في وضع استراتيجية لدفع المجتمع الدولي إلى حظر عالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد تستحق التنويه بها، وينبغي أن تكون إلهاما لمساعينا المستمرة في مجلس الأمن وفي المحافل الأخرى المناسبة لمواجهة المستويات المتزايدة الارتفاع للوفيات والإصابات بين المدنيين في العديد من الصراعات المعاصرة.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لرئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية السيد كورنيليو سوماروغا؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر الصراع المسلح على الأطفال، السيد أولارا أوتونو للإسهام الهام الذي قدموه لمناقشتنا.

إن مناقشتنا اليوم يمكن النظر إليها باعتبارها جزءا من ممارسة مستمرة في مجلس الأمن تستهدف وضع خطة متماسكة للتعامل مع حالات الصراعات التي لن تساعد على وقف العنف وخفض معاناة المدنيين فحسب وإنما تعزز أيضا وضع حلول بعيدة الأمد ومستدامة للصراعات نفسها.

إننا نعتبر هذه المناقشات مناقشات مفيدة وضرورية. لكن بينما نزيد من وعينا بنطاق انتهاكات القانون الإنساني التي تقع حتى أثناء تجمعنا هنا اليوم، فإننا نؤمن بأننا يجب أن نكون حريصين على الاحتفاظ بمنظور متوازن، سواء فيما يتعلق بتحليل التحديات التي نواجهها أو ما يتصل بالخيارات للتعامل مع تلك التحديات. ويمكن للقدر المتزايد من المنشورات المتنوعة المصادر التي تتناول الروابط المتداخلة بين المسائل الإنسانية والأمنية أن تساعدنا على الاحتفاظ بذلك المنظور المتوازن.

لقد جاء في مقالة نشرت مؤخرا للبروفيسور جارات شوبرا، الأستاذ بجامعة براون، أنه بينما كانت نسبة الجنود بين قتلى الحرب في بداية القرن العشرين تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة، فإن نسبة المدنيين بين قتلى الحرب تبلغ الآن، عند نهاية القرن، ٧٥ في المائة في المتوسط. وهذه الأرقام المثيرة للانزعاج تبين أننا نواجه في الحقيقة ظاهرة خطيرة على نطاق واسع. وتشير المقالة نفسها إلى أنه من بين ٢٢ مليون فرد هلكوا في صراعات مسلحة منذ ١٩٤٥، مات حوالي الربع في التسعينات. ولئن كانت هذه النسبة عالية دون شك، فلن يكون من المناسب أن نتغاضى عن حقيقة أن عدد المدنيين الذين ماتوا خلال العقود المميتة السابقة كان أكبر، ولا أن ننسى أن استهداف المدنيين بالإبادة على أساس عرقي، أو ديني، أو سياسي ليس اختراعا من مخترعات التسعينات. وللأسف، أن انتهاكات إنسانية خطيرة وقعت طوال القرن، وينبغي لنا أن نحذر من إصـــدار أحكام متسرعة قد تنطوي على تحريفات تاريخية.

لقد قيل مرارا في السنوات الماضية أن الصراعات العرقية أو الداخلية من المحتمل أن تكون أكثر ضراوة لأنها غالبا ما تتقاتل فيها جيوش غير نظامية. وقد علق وفدي من قبل على كون الصراعات الداخلية ليست بالضرورة أكثر تكرارا اليوم مما كانت عليه في الماضي، وأن بعض أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلم ونواجهها حاليا تتميز بأنها صراعات داخل الدولة الواحدة.

وثمة نقطة مختلفة ولكنها مرتبطة بالموضوع وردت في الدراسة الأخيرة بعنوان "أسطورة الفوضى العالمية"، حيث يجـــري تذكيرنا، من جهة، بأن الحروب العرقية كثيرا ما تخوضها جيوش نظامية، ومن جهة أخرى، فإن الجيـــوش النظاميـــة قادرة تماما على ارتكاب مجازر بشعة.

واليوم، ثمة صراعات عديدة يشار إليها بأنها "كوارث إنسانية" أو "كوارث". ولكن مثلما أشار إليه رئيس خدمات وسائط الإعلام للجنة الصليب الأحمر الدولية في مؤتمر نشرت معلومات عنه مجلة الصليب الأحمر، فالحقيقة أن هذا النوع من التسمية يتسبب في الواقع في خطر توجيه الاستجابة الدولية نحو أعمال إنسانية بحتة في حالات تقتضي مبادرة سياسية. ووفقا للمرجع نفسه، ثمة كوارث عديدة جدا لها أسباب سياسية، لا يمكن حسمها إلا بإيجاد حلول سياسية لها، وهي تسمى اليوم بـ "نزاعات إنسانية".

إن أثر إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات بين الشمال والجنوب هام أيضا في محاولاتنا للحفاظ على منظور متوازن بشأن المسائل المعروضة علينا. ومما يُشعر به على نحو متزايد أنه من الضروري أن تكون لدينا رؤيا استراتيجية لدمج أعمال الإغاثة الإنسانية والسياسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا أردنا الترويج حقا لحلول دائمة للعديد من الأزمات القائمة اليوم. ومثلما أكد الوزير النرويجي للتعاون الإنمائي وحقوق الإنسان، هيلدي جونسون، فإن

"صرف بضعة دولارات على التنمية اليوم قد يوفر علينا صرف الملايين من الدولارات في مساعدات إنسانية في المستقبل".

بالإضافة إلى ذلك، يدأب وفد بلادي على تأكيد نقطة مفادها أننا ينبغي أن نفرق بين المسؤولية الجماعية والأمن الجماعي في الميدان الإنساني. والشواغل المتعلقة بكفالة توفير الإغاثة الإنسانية على نحو مأمون ينبغي ألا تنطوي بصورة آلية على اللجوء إلى الخيارات العسكرية أو تدخل مجلس الأمن. فجميع الجهود السلمية والدبلوماسية ينبغي استنفادها قبل التفكير في الخيار العسكري، وعندما يتم ذلك ينبغي السعي إلى تحقيق توافق وتعاون في الجهة المتلقية، وهي نقطة أكدها السيد سوماروغا سابقا.

وهناك من يقول - مثل أنطونيو دونيني، في مقالة بعنوان "تأكيد النزعة الإنسانية في صون السلام" - أن أهمية التدخل العسكري من وجهة نظر إنسانية، مشكوك فيها في أفضل الحالات، وأن الضرر الذي سيساق من أجل العمل الإنساني عن طريق التدخل العسكري يمكن أن يفضي إلى عسكرة العلاقات بين الشمال والجنوب، الأمر الذي يؤدي إلى خطر تفسيره بالسياسة الواقعية المتخفية.

وعلى صعيد آخر، ينبغي ألا يغيب عن بصرنا حقيقة أن استعمال الأسلحة عشوائيا، من قبيل الألغام الأرضية، هو أحد أكبر الأسباب لمعاناة المدنيين في حالات الصراع. وإن حظر هذه الأسلحة، وفي الواقع جميع أسلحة الدمار الشامل، يستحق أولوية قصوى من المجتمع الدولي بسبب تأثيرها على المدنيين، في جملة أسباب. وفي هذا السياق، قد يكون من المناسب أن نذكر بأن التباين بين كمية الموارد المغالى فيها المستثمرة في إنتاج هذه الأسلحة مقابل الموارد المتضائلة من أجل التنمية الاقتصادية هو مصدر قلق لنا.

وفي الوقت نفسه، يجدر أن نذكر - مثلما أكده الأمين العام في تقريره عن أفريقيا - بأن وقف تدفق الأسلحة إلى مناطق تتصف بعدم استقرار مزمن هو عنصر ضروري لأية استراتيجية ترمي إلى خفض مستويات الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد المدنيين وعمال المساعدة الإنسانية.

وثمة عدة نقاط يمكن ذكرها في هذا الصدد. فمن جهة ينبغي لمجلس الأمن ألا يتردد في فرض حظر على الأسلحة ضد الدول أو الأطراف التي تهدد أعمالها السلم الإقليمي أو الدولي. والحظر على الأسلحة، في مقابل الجزاءات الأكثر شمولية، لا يمكن القول إنه يسبب أية آثار جانبية إنسانية مشروعة أو آثار جانبية على طرف ثالث. ومع ذلك، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تحقق أهدافها، إلا اذا تم رصدها على نحو فعال. والمؤسف أنه يجب أن نعترف بأن تدفق الأسلحة والذخائر إلى دول أو أطراف خاضعة للجزاءات يتواصل في أحيان كثيرة على الرغم من قرارات مجلس الأمن.

وبإمكاننا أن نؤكد أن المعدلات المرتفعة لوفيات المدنيين، من البوسنة إلى ليبريا، ينبغي عدم اعتبارها نتاجا حتميا لما يسمى بالصراعات الداخلية في العصر الحديث. بدلا من ذلك، يمكن النظر إلى هذه المستويات كنتيجة لعدم كفاية أو لعدم وجود مراقبة لتدفق الأسلحة على كل من الصعيدين الدولي والمحلي. وثمة مقالة نشرت في العدد الأخير من مجلة الصليب الأحمر تؤيد المبدأ القائل إن أولئك الذين يوفّرون الأسلحة في حالات ترتكب فيها انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي

يمكنهم أن يتوقعوا تحمل المسؤولية عن استعمال هذه الأسلحة وعن ارتكاب تلك الانتهاكات في نهاية المطاف. ويمكن اعتماد الكلام نفسه وحتى وعلى نحو أفعل فيما يتعلق بأولئك الذين ينتهكون حظر الأسلحة المفروض بمقتضى مفاوضات متعددة الأطراف أو ولاية من مجلس الأمن. وينبغي لنا، أقل ما يمكن، أن نتفق مع الأمين العام عندما يقول في تقريره عن أفريقيا إن البلدان المصدرة للأسلحة عليها مسؤولية تقضي بممارسة ضبط النفس، خاصــة فيما يتعلق بتصدير الأسلحة إلى مناطق الصراع أو التوتر.

وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي أن أؤكد أهمية العمل على تحقيق توافق في الآراء في الأمم المتحدة يضم، بطريقة متوازنة، المساعي التي يقوم بها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، فضلا عن تلك المساعــي التــي تقوم بها الوكالات المتخصصة وسائر الأطراف الدولية في جهد من أجل صقل إطار يقوم على مبادئ ويكون قادرا على كفالة احترام أكبر للقانون الإنساني من جهة، ولكن على التطلع أيضا إلى ما وراء الإغاثة الإنسانية نحو مجالات التنمية المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. ونخشى أنه ما لم نتذكر ضرورة الأخذ في الاعتبار المجالات التي تتخطى الإغاثة الإنسانية، وما لم نفعل هذا بتحسس سياسي وحتى ثقافي، فإن هدف خفض مستويات العنف ضد المدنيين وعمال المساعدة الإنسانية سيبقى بعيد المنال.

وأود أن أنهي كلامي بالتذكير بأن التقرير المركز الذي أصدره الأمين العام عن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم من يوجدون في حالات النزاع، في الوثيقة S/1998/883 المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عالج عددا من المسائل التي ما زلنا نتصدى لها بطريقة واضحة ومباشرة. وفيما نحن على وشك طلب تقرير إضافي، نود أن نقترح أن نبقي في أذهاننا الإطار الذي تضمنه التقرير المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر، وأن يركز التقرير الجديد على المجالات غير المشمولة في ذلك التقرير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكر كندا، وخاصة أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر الممثل الدائم لكندا على مبادرتكم الطيبة جدا بعقد مجلس الأمن وبدعوة رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال ليعربوا عن آرائهم بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وأود بداية أن أشيد إشادة خاصة بعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية الذي تضطلع به بأكبر قدر من التعقل. وفي عصر تقوم فيه وسائط الإعلام بنشر كل إيماءة، أعتقد أننا بحاجة إلى أن نطلع على عمل لجنة الصليب الأحمر الدولية وأن نشعر بالامتنان لها على الطريقة التي تعمل فيها بصمت وبهذا القدر من الفعالية. فهي تقوم بهذا العمل بأكبر قدر من الاحترام الإنساني والكرامة الإنسانية وتسعى يوميا وعلى نحو دؤوب إلى رفع المعاناة عن الشعــوب، بصرف النظر عن أصلها أو عرقها أو دينها أو جنسها أو مركزها.

وفي هــذه الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف، أعتقد إذن أن الوقت قد حان للإشادة بالرئيس سوماروغا بالعمل الدؤوب للجنة الصليب الأحمر الدولية تحت قيادته بغية كفالة احترام الظروف الإنسانية. ويجب الإشادة أيضا بآلاف المتطــوعين الــذين كثيرا ما يخاطرون بأرواحهم ويضفون شرفا على مؤسس لجنة الصليب الأحمر الدولية، هنري دونان، وهو أول من تلقى جائزة نوبل للسلام.

إن هذا الكفاح ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى بغية كفالة احترام القواعد الأساسية والبديهية جدا للقانون الإنساني الدولي، ومفادها أن الأشخاص العزل من السلاح يجب ألا يتعرضوا للهجمات. ومع ذلك، ففي ضوء المناقشة التي أجريناها الشهر الماضي، ولا سيما في ضوء البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، يجب أن نركز اليوم على سبل العمل المتاحة لنا. لقد ذكر كل شخص هنا أن الصراعات لا تقتصر في الحقيقة بعد الآن على نزاعات بين مصالح وطنية محددة بوضوح أو على صدامات بين الــدول التــي تتقيد في معظم الحالات بمعاهدات واتفاقيات. فذلك يكفل نوعا من التبادلية ويتيح بين الفينة والأخرى احترام تلك الصكوك الدولية.

ونشهد اليوم تكاثر أطراف الصراعات، والعديد منها ليس دولا. وهذا يؤدي إلى حالة أكثر تعقيدا ويدفع بنا إلى

التفكير فيما يمكن استخدامه من الأدوات للتعامل مع هذه الحالة الجديدة للحرب، وضمان احترام القانون الإنساني وفقا للمادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف.

سبق أن أوضح العديد من المتكلمين السابقين بصورة جلية وملموسة ودقيقة ما هي الأولويات. ونحن بدورنا نود أن نركز على خمسة عناصر. الأول منها عنصر ذو طبيعة وقائية، ويتعلق بنشر المبادئ الأساسية للقانون الإنساني، وهو أحد الواجبات الواردة في اتفاقيات جنيف. إننا نعلم أن لجنة الصليب الأحمر الدولية معنية بهذا العمل، ولكن يجب علينا أن ندعم بنشاط العمل المتعلق بنشر مبادئ القانون الدولي وجعلها من المعارف العامة. ويتطلب ذلك نشر الثقافة عن حقوق الإنسان، واحترام المبادئ الأساسية المتصلة بالفرد البشري، في أوقات الحرب والسلم معا، مثل حق الحياة وضروب التحريم المتعلقة بالتعذيب وطرد السكان وعمليات الاختفاء والاعتقالات غير القانونية. وهذه مبادئ غير قابلة للتصرف، ووفقا لاتفاقيات حقوق الإنسان، لا يمكن أن يعلق تطبيقها بذرائع الأمن أو إنفاذ القانون، وتشكل انتهاكاتها جرائم حرب. والبعثات التي توفدها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن أن تسهم في تعزيز هذا المنع ميدانيا، ودعم عمليات إقامة أنظمة قضائية وتشريعات وطنية تمكن من التعامل مع انتهاكات القانون الإنساني.

وفي هذا الوقت الذي أصبح متاحا فيه لكل فرد تقريبا الوصول إلى أحدث وسائل المعلومات والاتصال، من الأمور المهمة الاستخدام الجيد لهذه الوسائل. وهذا يتفق مع التعليقات التي أبداها السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي شجب أمس الأول استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية أداة للصراع بين الجماهير. وفي هذا الصدد، أعرب أيضا عن تأييدي مشروع السيد أوتونو مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لإعداد برامج إذاعية ترمي الى توعية الأطفال، وبالطبع الكبار أيضا، فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان بالنسبة للأطفال.

أخيرا، أود فقط أن أقول كلمة عن كم كان السيد سوماروغا والسيد أوتونو مصيبين جدا في التحذير من مغبة محاولات تصوير الآخرين في صورة الشيطان. فقد يغري البعض أن يصوروا زعيما معينا في هيئة الشيطان، ولكننا نرى أحيانا، بعد تلك المحاولات، أن البلد الذي ينتمي إليه ذلك الزعيم يصور أيضا في صورة الشيطان.

وقد يؤدي ذلك إلى دوامة من التهديدات بل والعنف أحيانا.

والواجب الثاني الذي يهمنا يتعلق بالأسلحة، لا سيما الأسلحة ذات الأعيرة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فعلى الرغم من أن عددا من الاتفاقيات وضع خلال القرن الأخير لحظر أصناف معينة من الأسلحة - خاصة أسلحة الدمار الشامل والألغام الأرضية المضادة للأفراد - فإن الأسلحة الخفيفة والأسلحة ذات الأعيرة الصغيرة لا تزال تلحق المزيد من الأضرار بحكم سهولة الحصول عليها، حتى للأطفال. ولذا يجب على مجلس الأمن أن يستوثق من تنفيذ عمليات حظر الأسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨)، الذي اعتمده مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بشأن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا وفي داخلها.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في الشهر الماضي إجراء مشتركا لمكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة وانتشارها المزعزع للاستقرار والمساعدة على خفض المخزونات الموجودة حاليا. ونحن نرى ضرورة تعزيز التعاون الدولي في هذا الشأن، وفقا لأحكام الميثاق. وينبغي أن يكون هدفنا في هذا الميدان تحقيق نجاح مماثل للنجاح الذي تحقق بالاعتماد السريع للغاية لاتفاقية أوتاوا. ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر مرة أخرى إلى كندا ولجنة الصليب الأحمر الدولية على ما بذلتاه من طاقة لا تعرف الكلل في ذلك العمل، الذي توج بالنجاح، وأن نتوجه إليهما بالتهنئة. وإن فرصة نشر تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية في الشهر المقبل عن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة ينبغي أن تغتنم للمزيد من النظر في هذه المشكلة الأساسية.

والأداة الثالثة تتعلق بالجزاءات. فهذه الأداة متاحة لمجلس الأمن، وينبغي أن تستخدم. ولكنها يجب أن تستخدم بطريقة صحيحة تستهدف الأشخاص المسؤولين وألا تزيد من معاناة السكان، لا سيما أضعف الناس. وفي هذا الصدد، نؤيد استنتاجات المجلس فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة من مختلف رؤساء لجان الجزاءات. وهذا التفكير ينبغي أن يستمر مع وضع الاسهامات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الاعتبار من أجل حصر الضرر المتعدي الذي يلحق بالسكان المدنيين بأكبر قدر ممكن، وأخذ احتياجاتهم في الحسبان.

والاتجاه الرابع الذي يتعين علينا أن نعمل فيه هو مكافحة الإفلات من العقاب. وحيثما اقتضت الضرورة يجب أن نجري تحقيقات وأن نستوثق من أنها تجد المتابعة اللازمة. وقد أحرز تقدم كبير في الآونة الأخيرة. ويمكن أن يشاهد ذلك، في جملة أمور، في إنشاء المحاكم الجنائية الدولية. ولنتذكر ببساطة أنه سيتعين على المجلس أن يضطلع بدور هام فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ما إن تبدأ في العمل.

والعنصر الأخير يتعلق بإذن المجلس باللجوء إلى استعمال القوة المسلحة. وقد تكون هذه مسألة لا غنى عنها لضمان أمن السكان والعمل الإنساني. وفي بعض الحالات تكون القوة المسلحة وحدها هي التي تجعل من الممكن تهيئة المجال الإنساني، وممرات الوصول وحماية عمليات توصيل المعونة. ويجب أن يؤخذ ذلك الهدف في الاعتبار، على الرغم من أن بعض الأمثلة التي حدثت مؤخرا نسبيا قد دلت للأسف على أن جهود بعض البلدان - بما في ذلك كندا - لم تكلل بالنجاح وترتبت عليها نتائج مؤسفة. وفيما يتعلق بمسألة اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة، سيلزمنا بالطبع وضع ولايات واضحة للغاية حتى لا تلتبس المهام ولا تقوض الطبيعة المحايدة والنزيهة للمساعدة الإنسانية. ولجنة الصليب الأحمر الدولية ملتزمة تماما بذلك المبدأ، ولكن ربما يتعين علينا في كثير من الأحيان أن نتطلع إلى التعاون الذي يمكن أن تقدمه قوات حفظ السلام للوفاء باحتياجات السكان - على سبيل المثال، بإدخال عنصر لإزالة الألغام أو نزع السلاح في ولاية هذه القوات أو بإضافة بعض المواصفات والأحكام لتسريح الأطفال.

وسأخصص كلماتي الأخيرة لموضوع الأطفال والثناء على التعليقات التي أدلت بها السيدة بيلامي في بيانها القوي، وعلى عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك العمل القوي، والفعال للغاية، والسريع والمحدد الذي أنجزه السيد أوتونو.

إن تجنيد الأطفال للحرب يحكم على مستقبل البلد بالخراب لأجيال عديدة. فهو يعني أنه لن يكون هناك تعليم، سوى أن يتعلم المرء كيف يقتل جاره، وهو يولّد دوامة من العنف. وإن اتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل تضمن الحماية الواجبة للأطفال دون سن الخامسة عشرة. ولا شك أنه يتحتم رفع تلك السن إلى الثامنة عشرة.

ونحن ندعم الجهود التي تبذلها السيدة بيلامي والسيد أوتونو في هذا الصدد.

إلا أن المسؤولية الرئيسية في هذا الميدان تقع، في التحليل الأخير، على عاتق الدول. ومن ثم، فقد شرع بلدي في الاجراءات الداخلية اللازمة من أجل التصديق على البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف، وتأمل فرنسا أن تنضم إليه في هذا العام.

وفي الختام، فإن الشيء الأهم هو أن نتصرف دائما على نحو عملي. وفي جميع الحالات المعروضة على المجلس، علينا أن نستمع إلى آراء الوكالات الإنسانية بالنسبة للنتائج المترتبة على السكان المدنيين. وينبغي أيضا وضع هذه العناصر في الاعتبار في عمليات السلام، كما يتضح ذلك حاليا في مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المفاوضات التي تجري اليوم تحديدا في رامبوييه.

إن مبادرة السيد أوتونو الرامية إلى إدراج تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم في عملية أروشا للسلام تشكل مثالا ممتازا وملموسا يجب أن نضعه في الاعتبار في الأعمال التي نضطلع بها تحت رئاستكم، يا سيادة الرئيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها بلدي.

السيد فان والصم (**هولندا**) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): شأني شأن من سبقني من المتكلمين الآخرين، أود أن أشيد بكم وبوفدكم، يا سيادة الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة هذه بشأن جانب محدد وهام للغاية من جوانب مفهوم الأمن الإنساني الذي تلتزمون به على نحو شخصي جدا. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى المسؤولين الثلاثة الذين قاموا بالإحاطة، والذين أمدونا بعدد كبير من الأفكار الجديدة.

قبل ١٠٠ عام بالكاد، في ١١ كانون الثاني/يناير ١٨٩٩، بعث الكونت ميخائيل نيكولاييفتش مورافيوف، وزير الخارجية الروسي، بتعميم إلى جميع الدول المستقلة، حيث عقد ما أصبح معروفا بمؤتمر لاهاي الأول للسلام. ورغم أن المؤتمر، الذي حضرته ٢٦ دولة، لم يحقق هدفه

الرئيسي ـ وهو الحد من التسلح - فقد اعتمد عددا من الاتفاقيات المتعلقة بالحرب في البر والبحر. وقد قبل المؤتمر أيضا ثلاثة إعلانات، حظر الأول منها استخدام الغازات الخانقة، وحظر الثاني استخدام رصاص دمدم، وحظر الثالث إطلاق القذائف أو المتفجرات من البالونات. بيد أن أهم إنجازات المؤتمر تمثل في أنه نظر إليه عموما على أنه الأول في سلسلة من مؤتمرات السلام التي من شأنها أن تقضي تدريجيا على ويلات الحرب.

وعقد مؤتمر لاهاي الثاني للسلام في عام ١٩٠٧، وخطط لعقد الثالث في ١٩١٥. ولم ينعقد هذا الأخير، بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، غير أن إيقاع مؤتمرات سلام لاهاي وفر الدافع لإنشاء عصبة الأمم الذي حدث لاحقا، وهي المنظمة التي سبقت منظمتنا هذه.

إن المفهوم الحديث لقانون الحرب - وهو الفكرة القائلة إن الحرب ليست استسلاما تاما للهمجية، غير أن هناك أنماطا معينة من السلوك تظل سائدة حتى بعد اندلاع الأعمال العدائية - يرتبط أيضا على نحو وثيق بهولندا، بفضل العمل الذي يمثل معلما تاريخيا لهوغو غروتيوس، "عن قانون الحرب والسلام"، الذي نشر في عام ١٦٢٥. ومعايير السلوك هذه في ظروف الصراع المسلح تمثل موضوع جلستنا المفتوحة اليوم.

ونحن ندنو من نهاية القرن العشرين، يزعجنا أن ندرك أنه لم يبق إلا القليل من التفاؤل النسبي الذي كان سائدا في مؤتمر لاهاي للسلام قبل قرن من الزمان. وما يجعل من الصعب علينا أن نستمر في تصديق أننا بصدد التخفيف تدريجيا من فظائع الحرب وكبح جماحها هو أن ثمة تمييزين هامين في سبيلهما إلى الاختفاء في آن واحد، وهما التمييز بين الحروب الدولية والحروب الأهلية، والتمييز بين المحاربين وغير المحاربين. ومن بين جميع الصراعات المسلحة التي يتناولها مجلس الأمن بالنقاش حاليا، صراع واحد فقط هو حرب بين دولتين، ويقدر بوجه عام أن أكثر من ٧٥ في المائة من الخسائر التي تنجم عن الصراعات المسلحة الحديثة تحدث بين المدنيين. وإذا استمر هذا الاتجاه، سينتهي تدريجيا الدور التنظيمي لقانون الحرب، وسنشهد عودة إلى الأيام التي كانت فيها الحرب ظاهرة همجية كاملة.

ولا يرجع هذا الأمر إلى نقص في الصكوك القانونية. فقانون الحرب، شأنه شأن القانون الدولي بوجه عام، لا يمكن بالطبع أن يكون كاملا، ويكرس العديد من الدراسات والحلقات الدراسية لزيادة تطويره. بيد أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يحاول إضافة وثائق جديدة إلى القائمة الهائلة بالفعل من النصوص المتاحة. إذ ينبغي أن يكون هدفنا الحصول على قبول أوسع نطاقا للصكوك القانونية الموجودة، والدعوة إلى تطبيق أكثر صرامة لأحكامها، والإسراع بممارسة المحكمة الجنائية الدولية لعملها، وفوق كل ذلك تحديد الخطوات العملية الممكنة التي يمكن، بحكم طبيعتها، أن يتخذها هذا المجلس وليس الأجهزة أو الهيئات أو الوكالات الأخرى.

وثمة شيء يمكن لمجلس الأمن القيام به هو مواصلة استرعاء الانتباه بوجه خاص إلى مشكلة أمن العاملين في المجال الإنساني، ليس لأنهم يحتاجون إلى حماية أكثر من الناس الذين يفترض فيهم أن يقوموا هم بحمايتهم، وإنما لأن الهجمات عليهم تهدد مفهوم المساعدة الإنسانية بأسره. وقد شهدنا في أنغولا كيف أن هجومين على طائرتين تحملان أفراد عمل إنساني قد نجحا تقريبا في وضع حد لوجود الأمم المتحدة في ذلك البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في وضع ولاية واضحة لكل تدخل تقوده الأمم المتحدة. وكلما خطط للقيام بعمليات استنادا إلى الفصل السادس أو السابع، ينبغي أن تكون حماية المدنيين من الأمور الرئيسية في الولاية المحددة.

إن مجلس الأمن لا يرغب بالتأكيد في التدخل في عمل الأعضاء الآخرين في أسرة الأمم المتحدة، إلا أن بإمكانه المبادرة بطلب إنشاء إطار استراتيجي لتوجيه عمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقدة. ورغم أن التسوية السلمية لأي صراع ستكون دائما الهدف الأخير، ينبغي لحماية المدنيين أن تشكل أحد الأهداف الرئيسية قصيرة الأجل لهذا الإطار الاستراتيجي. ورغم أن البعض قد يجادل بأن ذلك يقارب حدود اختصاصات مجلس الأمن، يمكننا أن نحث وكالات الغوث الإنساني على تطبيق البرمجة القائمة على المبادئ بغية الحفاظ على مصداقية أنشطتها الإنسانية. ومن الواضح أن وكالات الإغاثة تعتمد على أطراف النزاع

للوصول إلى الضحايا الذين تريد مساعدتهم. وأحيانا قد يُغرى أحد أطراف النزاع بإعاقة عملية من عمليات الإغاثة إذا اعتبرها مفيدة بصورة رئيسية للطرف الآخر. ولن يتسنى لوكالات الإغاثة التصدي لهذه الحالات إلا إذا كانت قراراتها المتعلقة بالعمليات تستند إلى مجموعة سليمة وواضحة من المبادئ الإنسانية. وهذا هو ما تعنيه البرمجة القائمة على المبادئ، ونحن نرى أنه في سياق إطار استراتيجي يجوز لمجلس الأمن أن يطلب على نحو مشروع إلى جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني أن تطبق ذلك.

وإذا أردنا أن ننقذ أي شيء من مفهوم قانون الحرب في هذا العصر الحديث، حيث معظم الحروب هي صراعات داخلية، يجب أن نجد حلا نهائيا لمشكلة الحفاظ على الاتصال مع كلا الطرفين المتحاربين. ففي جميع الصراعات الداخلية - إذا تركنا جانبا الحالات الطارئة للغاية التي تغيب فيها الدولة عن الوجود - نواجه دولة معترفا بها وذات سيادة من جانب وحركة تمرد أو عصيان من الجانب الآخر. ولا يمكننا أن نأمل في تعزيز احترام القانون الإنساني فيما تسميه المادة العامة ٣ من اتفاقيات جنيف "صراعا مسلحا ليس له طابع دولي" ما لم نسمح لأنفسنا بإقامة اتصال مع الطرف الذي ليس دولة.

بل وتصبح المشكلة أكثر صعوبة عندما تكون الدولة المعترف بها ذات السيادة هي نفسها الطرف الذي يمارس الإرهاب. وتختلف هولندا مع الذين يعتقدون أن الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة توفر لنا الرد النهائي حتى في هذه الحالة. فهذه المادة لا يجوز قراءتها بمعزل عن بقية النصوص. والكلمات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة لا تشير إلى دول ذات سيادة وإنما إلى شعوب الأمم المتحدة. إن الشعوب هي التي يجب أن تنال الحماية التي نناقشها اليوم. وليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يأذن لدولة ما بإيقاع الرعب في نفوس مواطنيها.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): قبل كل شيء، سيدي الرئيس، نود أن نعرب عن تقديرنا لمبادرتكم بإجراء مناقشة بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع. ولا شك أن هذا الموضوع يمثل التحدي الأساسي الذي يواجه المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للرئيس السابق للمجلس، السفير سيلسو أموريم سفير البرازيل الذي أسهمت مهاراته ومواهبه في حل المشاكل المعروضة على المجلس خلال شهر كانون الثاني/ يناير الماضي.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي ولرئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية السيد كورنيليو سوماروغا على تقريريهما الشاملين، وللسفير أولارا أوتونو على إسهامه في هذه الجلسة. ولا شك أن هذه البيانات سيكون لها وقعها في المجلس وأن المجلس سيتابعها.

إن وجود وزير خارجية كندا هنا اليوم مثال آخر على المساهمات الثابتة المتسمة بنكران الذات التي يقدمها بلده للأمم المتحدة ولا سيما في مجال السلم والأمن الدوليين.

ومن الواضح لسوء الحظ، أن الصراعات الحالية يستهدف فيها السكان المدنيون استهدافا متعمدا وعشوائيا. وبتواتر متزايد ينتمي العدو إلى مجموعة عرقية أو دينية مختلفة أو ببساطة ينضم إلى عضوية مجموعة مختلفة. وقد حدثت زيادة في الصراعات التي تتقاتل فيها عناصر مسلحة مستقلة دون أن تكون مسؤولة أمام قيادة موحدة ودون احترام للقانون الإنساني الدولي أو لحقوق الإنسان.

ولقد استمعنا اليوم إلى إحصاءات مزعجة تبين أن نسبة عالية من الضحايا الحاليين تقع بين السكان المدنيين. وحالة الأطفال حساسة بصفة خاصة ليس فقط لأنهم ضعفاء جدا خلال الصراعات، ولكن أيضا لأن تأهيلهم في مرحلة ما بعد الصراع يصبح معقدا وصعبا ومتشعبا.

وأصعب تلك العمليات عملية تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. ونطاق المشكلة وتعقدها يوضحان مرة أخرى أن مفهوم السلم والأمن الدوليين على النحو الذي تم تصوره في عام ١٩٤٥ تطور تطورا كبيرا. وهو يشمل الآن جوانب نوعية أوسع تتضمن ليس فقط عوامل تتعلق بالأنشطة العسكرية وإنما أيضا بالحكم والديمقراطية والتنمية والعدالة.

وهذا لا يعني أن مجلس الأمن ينبغي أن يتناول كل هذه المشاكل وإنما يعني حقا أن المجلس يمكنه في حالات معينة أن يتصرف في إطار هذا المفهوم الأعم. وهذا هو جوهر المناقشة التي نجريها اليوم.

إن حماية المدنيين في الصراعات، لا سيما الصراعات الداخلية، شاغل حديث نسبيا لمجلس الأمن. وهذا الشاغل يتطور، وإن كان ببطء، مع التغييرات التي حدثت في القوانين الناظمة للأعراف والممارسات خلال الصراعات المسلحة.

والقانون الإنساني الدولي يأخذ في الاعتبار على نحو مطرد ضرورة تأكيد حماية المدنيين وقد شدد مؤخرا على حماية الذين لم يكونوا بحكم طبيعتهم من المقاتلين، أي السكان المدنيين. وهذا تطور زودنا بمجموعة كاملة من القواعد لوضع قيود على سير الأعمال القتالية ولحماية الأبرياء. والكثير من هذه القواعد أدخل في المبادئ والقواعد المعترف بها عالميا ويجب ألا نقلل من أهميتها على الإطلاق. وإن كان ينبغي لنا أن نسلم بخطأ هيكلي أساسي فهو أن الغالبية العظمى من هذه القواعد لا تنطبق إلا على الصراعات التقليدية الدولية المسلحة، وبعبارة أخرى على نسبة ضئيلة من الصراعات الحالية.

ليس من السهل حل هذه الحالة في الأمد القصير. ومع ذلك فإن القبول المتزايد لحقيقة أن حماية الأفراد تتجاوز المجال المحلي للدول يعطينا الأمل في أن الخلافات حول طريقة تناول فئتي الصراع ستقل.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تجرم لأول مرة انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في صراع داخلي، وإلى نظام روما الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية الذي أحرز تقدما في تطبيق القواعد على هذا النوع من الصراعات. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تكون هاتان الأداتان قوة رادعة قيمة.

وعلى الرغم من القيود، لدينا مجموعة كافية من القواعد. ولذلك يجب إعطاء الأولوية لتركيز الجهود على تطبيق هذه القواعد وزيادة التعريف بها وجعلها أكثر اتساما بالطابع العملي في التطبيق. إن عقاب المذنب ليس أساسيا فحسب، بل هو أيضا أمر لا غنى عنه لبناء سلم مستقر بعد نهاية الصراع. وفي هذا الصدد يكتسي إنشاء المحاكم ووضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أهمية تاريخية.

لكن أهمية التأكيد على المسؤولية الفردية يجب ألا تدفع بنا إلى نسيان مسؤولية الدول ذاتها. والمادة الأولى من اتفاقية جنيف تنص بوضوح على أن الدول مسؤولة عن احترام وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف.

إننا نقدر جهود لجنة الصليب الأحمر الدولية التي لا تكل لنشر القانون الإنساني الدولي والتعريف به ولتلبية الطلب على الحماية الناشئ عن الصراعات الحالية. وينبغي للدول أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز وفهم القواعد التي تنطبق على حالات الصراع ليس فقط بالنسبة لجنودنا وإنما أيضا بالنسبة للسكان عامة.

ومن بين طرق حماية المدنيين أن تتم الحماية من خلال إجراءات صارمة لمنع الصراع. وهذا يتطلب اعتماد تدابير عاجلة وحاسمة في المراحل الأولى. ويشكل الكثير من هذه التدابير جزءا من الاختصاصات الشاملة لهذا المجلس. أما بقية التدابير فتتطلب عملا مشتركا من المجلس والأجهزة الأخرى داخل المنظومة وخارجها، كالأجهزة التي تشمل المعونة من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية. ولكن بالنسبة لتلك التدابير جميعها فإن العمل الواضح والدينامي للمجلس ضروري. وإلا فسيكون من الصعب للغاية منع من ينتهكون القانون الدولي ومعاقبتهم على نحو كاف. وعلينا في المرحلة الوقائية أن نركز جهودنا على إنشاء آليات ملائمة أو تعزيز الآليات القائمة، وفي البداية لمنع تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع، وثانيا للتدمير النشط للترسانات، ولا سيما ترسانات الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية، لأنها هي الأكثر استعمالا.

ويجب أيضا تأمين اتخاذ التدابير المناسبة للنظر في أمن العاملين في الميدان الإنساني. فالهجمات الأخيرة على موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها انتهاك لضمير هذا المجلس، وينبغي التحقيق فيها بشكل دينامي بغية فرض العقوبات القاسية على المسؤولين عنها.

فتلك الاعتداءات تجدد القلق الذي أدى بنا منذ سنوات قلائل، وبرئاسة كندا، إلى التفاوض ثم إلى التعجيل باعتماد الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وعلينا أن نشجع بصورة عاجلة على التوقيع على هذه الاتفاقية والتصديق عليها.

ومع ذلك، ينبغي التشديد على أن تلك الاتفاقية، وإن كانت بالغة الأهمية فهي لا تنطبق على جميع الأشخاص والمنظمات في مناطق الصراع. ولهذا السبب تدرس الأرجنتين إمكانية التقدم بمبادرة توسع، وربما عن طريق بروتوكول، نطاق التطبيق الشخصي لذلك الصك.

السيد أنجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحتل حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح رأس المواضيع، ومن ثم يعرب وفدي عن امتنانه لكم، سيادة الرئيس، لترتيب جلسة الإحاطة هذه على هذا النحو. وبالفعل فقد أثرت الملاحظات التمهيدية للسيد سوماروغا والسيدة بيلامي والسيد أوتونو، مناقشاتنا، ونحن في غاية الامتنان لهما.

واليوم يستهدف المقاتلون بشكل متعمد المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والمسنين، فيسقطون ضحايا على الدوام لإطلاق الرصاص غير التمييزي وللألغام البرية المضادة للأفراد. أما المعاملة القاسية والمهينة والتعذيب البدني والنفسي والقتل والتشويه للمدنيين فسمات معلومة تماما في حالات الصراع المسلح. وأصبح التحريض على العداوة الإثنية ووسائل الإعلام المعادية ظاهرة عامة أيضا. وتتزايد المعاناة الإنسانية الناجمة عن التشريد. ومن ناحية أخرى، يظل المشردون الهاربون إلى البلدان المجاورة يشكلون عبئا اجتماعيا واقتصاديا هائلا على عاتق البلدان المضيفة، ولا سيما في أفريقيا.

وواضح من جلسة الإحاطة التي شهدناها منذ قليل أن حالة الأطفال أشد خطرا. ولا شك أن إحصاءات الأطفال المشردين المذكورة هنا مزعجة بالفعل. فهناك أكثر من ١٣ مليون طفل من الأطفال المشردين داخليا. ومن يفلح منهم في الهرب من رصاص المتقاتلين لا يجد في الغالب مكانا يختبئ فيه. وهؤلاء تلاحقهم ويلات الألغام الرضية فيقتلون أو يصابون بعاهات دائمة. والأطفال ليسوا من الأهداف السهلة فحسب بل إنهم يستغلون أيضا بشكل متزايد في قتل أطفال آخرين وتتعرض الفتيات للإصابات خلال اغتصابهن. ويصبحن على الفور أمهات بإجبارهن على الحمل أو بأن يتعين عليهن القيام بدور الأبوين بسبب قتل آبائهن.

وتجنيد الأطفال وتوزيعهم، بعد تيتيمهم في معظم الأحوال نتيجة للصراع نفسه، عمل مناف للطبيعة، لأنهم يصبحون غلاظ الأكباد، وبذا يسعون للانتقام من أعدائهم. فالعداوة والكراهية تغرسان فيهم، وما لم تتخذ التدابير لوقف هذه الممارسة فإن المجتمعات التي يتولد فيها هؤلاء الجنود تسير نحو حتفها.

والخلاصة أن ما سمعناه اليوم هو أنه لا يوجد أطفال في الحرب ومن ثم فلا طفولة في الصراع المسلح. ولذا يجب فرض حظر على تجنيد أو استغلال الأطفال في الأعمال الحربية ليصبح ذلك التزاما دوليا.

وفي الماضي كان المدنيون في حالات الصراع المسلح ينظرون إلى مقار الأمم المتحدة على أنها الملاذ الآمن، ويعلم الفارون من الأعمال العسكرية أنهم يستطيعون أن يجدوا الأمان في ظل العلم الأزرق والأبيض. أما اليوم فقد تغير كل هذا. وما لم نتخذ الإجراءات الحاسمة سيصبح إطلاق النار على مقار الأمم المتحدة وممتلكاتها الأخرى، وكذلك على موظفي الأمم المتحدة، عملا معتادا.

وتصبح الوكالات الإنسانية نفسها، التي تدفعها الاعتبارات الإنسانية لحماية ضحايا الصراع المسلح، مجنيا عليها أو تواجه الاتهامات بتقديم المعونة إلى المتمردين، وتصبح حيدتها ونزاهتها مثارا للنزاع. وفي سيناريو أسوأ الحالات، تحرم تلك الوكالات من الوصول إلى الضحايا في حالات الصراع، أو تطرد أو تصادر ممتلكاتها. وبالتالي ينبغي ألا يدخر جهد في سبيل تشجيع الأطراف في أي صراع على توفير الوصول المأمون للوكالات الإنسانية إلى ضحايا الصراع.

ويود وفدي أن يطالب جميع الأطراف في أي صراع بمراعاة الأحكام المتعلقة باتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، واحترام حياد المدنيين. كما أن تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، من الأمور الحتمية. وهناك صكوك عديدة تتصدى لهذه المشكلة. ولذلك فما يلزم هو إرادة سياسية جماعية لإنفاذها.

كما أن منهاج العمل الذي أقر في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥، تصدى، في جملة أمور، لمسألة المرأة والصراع المسلح. ولم يكتف منهاج العمل بتصوير الذعر الذي تتعرض له النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح، بل نص على إجراءات ملموسة تتخذها الحكومات في سبيل تخفيض النفقات العسكرية المفرطة والسيطرة على توافر الأسلحة. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على أن هذا التزام قطعناه جميعا على أنفسنا في ذلك المؤتمر.

والواقع أن مؤتمر المرأة تناول لب المشكلة في هذا الصدد، وهو ازدياد الأسلحة وأثرها على الصراع المسلح. ويجب معالجة التدفق الذي لا ضابط له إلى مناطق الصراع ليس للأسلحة الصغيرة فحسب، بل ولكل أنواع الأسلحة المتطورة. وليس من السخرية مثلا أن يكون في أفريقيا نقص في الأغذية مع توفر الأسلحة المتطورة. لهذا، ولئن كنا نناشد المتناحرين وقف القتال، فيجب علينا كذلك أن نتخذ التدابير لكي لا تنقل كل البلدان المنتجة للسلاح الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأسلحة إلى المناطق التي تظهر فيها الصراعات سواء عن طريق البيع أو المنح.

وفضلا عن ذلك، ومما يعادله في الأهمية في رأينا، مسؤولية جميع الدول الأعضاء عن تأمين مواطنيها ضد استخدامهم مرتزقة. إن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة أمر حيوي، إلا أن الأهم من ذلك أن يعود العالم إلى رشده ويوقف الصراعات المسلحة.

السيد حسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، أود أن أهنئكم وأن أعرب عن خالص تقدير وفدي لكم على هذه المبادرة الهامة الحسنة التوقيت. إن مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح مسألة ينبغي للمجلس أن يهتم بها بصفة مستمرة. والجلسة الإعلامية العلنية اليوم تتيح الفرصة، لا لأعضاء المجلس فحسب، بل ولجميع أعضاء الأمم المتحدة، لكي يواصلوا التعمق في هذه المسألة. واشكر السيد سوماروغا، والسيدة بيلامي، والسيد أوتونو على بياناتهم ذات الفائدة الجمة.

إن الحالة الراهنة تثير القلق الشديد. وقد أكد ذلك المتكلمون الموقرون الثلاثة. فبياناتهم تفيض بقصص الأعمال والممارسات المستنكرة التي ارتكبتها أطراف في صراعات مسلحة تجعل من المدنيين ضحايا. وحيثما كان هناك صراع مسلح، تزايد تأثر المدنيين به، فهم يصابون بشكل مباشر أو غير مباشر. وحتى استخدام أشد الأسلحة تطويرا وأكثرها دقة في بعض حالات الصراع يتسبب في خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء وفي أضرار في الممتلكات المدنية. وحتى عندما لا يكون المدنيون الأهداف المقصودة، فإنهم في أغلب الأحيان يصبحون جزءا مما يسمى "بالأضرار الجانبية".

والسؤال الرئيسي إذاً هو كيف نتمكن من توفير حماية كافية للمدنيين في الصراع المسلح؟ ماذا يمكن للمجلس، ولأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وللحكومات وللجهات الأخرى أن تفعله لتخفيف حدة هذه الحالة؟ لن نحصل على جميع الردود اليوم. ولكن هذه الجلسة الإعلامية يجب أن تتيح أساسا لدراسة أكثر جدية وشمولا لهذه المسألة الهامة.

من الواضح أن سمات الصراعات المسلحة الحديثة قد تغيرت. فقد تزايد استخدام الأسلحة الأكثر تطورا مما يؤثر تأثيرا مدمرا على السكان المدنيين. وفي الحرب العالمية الأولى لم تبلغ نسبة المدنيين إلا ٥ في المائة من عدد الضحايا. وفي الحرب العالمية الثانية زادت نسبة الضحايا المدنيين إلى ٤٨ في المائة. واليوم، تصل نسبة المدنيين إلى ٩٠ في المائة من ضحايا الصراعات في جميع أنحاء العالم. وعدد كبير، بل ومتزايد من هؤلاء الضحايا من الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمسنين.

وقد أصبحوا أهدافا مباشرة بشكل متزايد من خلال الأعمال المتعمدة واللاتمييزية من جانب المقاتلين المسلحين. ويدل على ذلك ملايين اللاجئين والنازحين داخليا في جميع أنحاء العالم. وكل يوم يجري اغتصاب آلاف المدنيين، وتعذيبهم جسديا ونفسيا، وتشويههم وسجنهم. ونشهد أبشع الأعمال وأكثرها همجية ترتكب، بما فيها الإبادة الجماعية والمذابح للمدنيين غير المسلحين. إن هذا وصف محزن لحالة الحضارة البشرية عشية الألفية الجديدة.

ووفدي يدين بأشد العبارات أعمال العنف هذه ضد المدنيين. والهجمات المتعمدة وأعمال العنف التي يرتكبها المقاتلون ضد المدنيين الأبرياء ينبغي لا إدانتها فحسب، بل والرد عليها ردا قويا وحاسما من جانب المجتمع الدولي. فهذه الأعمال الشائنة تنتهك انتهاكا سافرا

وواضحا مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وهي أعمال تنتهك أيضا انتهاكا مباشرا اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية. ويجب أن يتحمل مرتكبوا هذه الأعمال تبعـــة جرائمهم، وأن تطبق عليهم العقوبات الواجبة. وهذه هي الطريقة الفعالة الوحيدة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي ازداد انتشارها في معظم حالات الصراع في جميع أنحاء العالم.

من الواضح أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول عن محاكمة مرتكبي هذه الجرائم، عن طريق النظام القضائي الوطني، أو المحاكم الجنائية الدولية ذات الصلة عندما وحيثما يكون ذلك مناسبا. ويكرر وفدي تأييده القوي لفكرة اعتبار الأطراف المقاتلة وزعمائها مسؤولين عن دفع تعويضات مالية لضحاياهم، بموجب القانون الدولي في الحالات التي يكون فيها المدنيون أهدافا متعمدة للعدوان المسلح. وبالطبع، يجب إنشاء الآلية القانونية الواجبة لهذا الغرض.

ومـــن المحتم أن تمتثـــل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجميع الأطراف المعنية، امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بمساعدة، بل وبحماية المدنيين المتأثرين بالصراع المسلح. وهناك حاجة ملحة لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراء جماعيا في هذا الصدد. وينبغي للنهج أن يشمل الأبعاد السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإنسانية. وتأييدا لنهج شامل في معالجة هذه المشكلة، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام، على النحو المطلوب في مشروع البيان الرئاسي الذي نعتمده خلال فترة وجيزة، ويتضمن التقرير توصيات محددة مقدمة إلى المجلس. وينبغي لهذا التقرير أن يكون مفيدا، ليس للمجلس فحسب، بل ولأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة أيضا، في معالجة نفس المسألة عن طريق التصرف داخل مجالات اختصاصها ومسؤوليتها.

هناك قضية هامة أخرى تشغل وفدي، وقد أكدها بالفعل كل المتكلمين في هذه الجلسة، وهي حصول السكان المدنيين على الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية. وندرك تماما أنه يجب تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة الأطراف المعنية وبتعاونها. إلا أن هناك التزاما واضحا بموجب القانون الدولي، بأن من هم بحاجة إلى الحماية والمساعدة يجب أن يحصلوا عليها.

ولئن كانت المساعدة الإنسانية حيوية في تخفيف المصاعب التي يواجهها المدنيون الذين يقعون في خضم الصراعات المسلحة، فيجب منع استخدامها أداة لإطالة الصراعات من جانب الأطراف المتحاربة. وهناك حجة تقول إن المساعدة الغوثية إعانة مالية مباشرة أو غير مباشرة لتكلفة شن الحرب، وأنها يمكن أن تصبح مكافأة من نوع ما للمقاتلين. ولذلك فمن الواضح أن هناك حاجة إلى ضمان عدم استخدام المعونة الإنسانية لتعزيز حافز المقاتلين أو مقدرتهم على مواصلة ارتكاب أعمال العنف، لا سيما ضد المدنيين.

وأمن البعثة الإنسانية نفسها وسلامتها لهما أهمية قصوى، وبخاصة في المناطق المتفجرة للغاية أو شديدة الخطورة. ويجب توجيه إدانة شديدة للزيادة التي تثير القلق في عدد ونطاق الهجمات المباشرة والمتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة في الميدان. وينبغي للمعنيين أن يضمنوا أمن وسلامة هؤلاء العاملين أصحاب الالتزام ونكران الذات، الذين يؤدون واجباتهم النبيلة في حالات شديدة الخطورة، معرضين أرواحهم للخطر. وبالطبع، يمكن للتدريب المناسب على حقيقة الحالة في الميدان أن يجهز الموظفين العاملين في المجال الإنساني تجهيزا أفضل لمعالجة الحالات الخطرة في مناطق بعثاتهم. ولكن هذا يجب ألا يعفي المقاتلين من التزاماتهم ومسؤولياتهم.

وتشكل الألغام البرية تهديدا خطيرا لأمن السكان المدنيين كما أنها تشكل خطرا على المقاتلين أنفسهم. وكل عام، تقتل الألغام الأرضية أو تشوه مدى الحياة أعدادا كبيرة من المدنيين، الكثير منهم من النساء والأطفال المنكودي الحظ. ومما يثير أشد الجزع أن الألغام الأرضية يمكن أن تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء بعد انقضاء سنوات على مغادرة المقاتلين لساحة الصراع. ولذا فإننا نرحب بالجهود العالمية الرامية إلى حظر الألغام الأرضية ونشيد بكندا وبالبلدان الأخرى على أنشطتها ودورها القيادي في هذا الصدد.

وفي مناقشة مسألة المدنيين في الصراع المسلح، لا يمكن لنا أن نتجاهل مسألة الأطفال الذين يصبحون ضحايا لهذه الصراعات، إما كأدوات للحرب أو عندما

يقعون في براثن المآسي النفسية واضطرابات الصراع. ومسألة الأطفال في حالات الصراع المسلح - كما أبرزها ببراعة متكلمونا، وبخاصة السيد أوتونو - تستحق في حد ذاتها الاهتمام الجاد من جانب المجتمع الدولي، كما بينت ذلك دراسة المجلس لها في حزيران/يونيه من العام الماضي. وتعيين ممثل خاص للأمين العام لمعالجة هذه المسألة كان في الواقع خطوة حميدة من أجل إعطاء اهتمام أكبر وإضفاء طابع الاستعجال لدى التصدي للمشكلة. وفي إبراز هذه المشكلة، حدد السيد أوتونو تدابير منتقاة للتخفيف من معاناة الأطفال الذين يقعون في جيشان النزاع المسلح. وهذه التدابير تستحق دعما قويا من جانب المجتمع الدولي. ومن الواضح، أن الذين يتهمون بارتكاب أعمال العنف بحق الأطفال أثناء الصراع المسلح ينبغي معاقبتهم على جرائمهم المرتكبة. ويشعر وفد بلدي بالسرور بوجه خاص، لأن من بين التدابير العقابية، أصبح استهداف المدارس والمستشفيات الآن، يعتبر جريمة حرب بموجب النظام الأساسي الجديد للمحكمة الجنائية الدولية.

وإن الأثر البعيض المترتب على انتشار الأسلحة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة، على أمن وسلامة السكان المدنيين أوضحته بشكل جلي الصراعات المسلحة العديدة التي لا تزال مستعرة الأوار في أنحاء العالم. وأشار السيد أولارا أوتونو، في جملة أمور، إلى أن تطور وانتشار الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة مكنا حتى الأطفال الصغار جدا من استخدام الأسلحة. والواقع أن نتائج هذا الانتشار تكون مدمرة. فهذا يعني المزيد من المقاتلين، وزيادة حدة الصراعات، والمزيد من الضحايا والإصابات، والمزيد من اللاجئين والأشخاص المشردين. وباسم الإنسانية، يناشد وفد بلدي جميع الدول والأطراف من غير الدول المشاركة في صنع وتسويق هذه الأسلحة أن تحد من تدفقات الأسلحة التي يمكن أن تثير الصراعات أو تطيل أمدها. ونعتقد أيضا أنه ينبغي توفير مزيد من الجهد الدولي المتضافر والتعاون الدولي لمكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وهذا أمر لا مندوحة فيه إذا أردنا وقف إشعال المزيد من الصراعات المسلحة في عالمنا المعاصر.

ويؤكد وفد بلدي تأييدا تاما الملاحظات التي أدلى بها السيد سوماروغا والسيدة بيلامي بشأن أثر العقوبات على السكان المدنيين، وعلى الأخص الأطفال. ونحن أنفسنا طرحنا هذه النقطة بالذات أثناء تدارس المجلس للجوانب الإنسانية لتعزيز السلم والأمن في الشهر الماضي. ونحن نشعر بالارتياح لأن متكلمينا اعتبروا أن من المناسب استرعاء نظر المجلس لهذه المسألة. وأعتقد أنه من أجل الإيجاز فقط وحقيقة أنه تكلم مرتجلا لم يشر السيد أوتونو نفسه إلى هذه المسألة. وأعرف حقيقة أن هذه المسألة تثير قلقه أيضا وهو يضطلع بولايته.

إن هــذه المسألة البالغة الصعوبة المعروضة علينا لا يمكن معالجتها بصـــورة فعالـــة دون تـــوفر الإرادة السياسيـــة اللازمـــة مـــن جانب جميع الأطراف المعنية. ولا يمكن للمجلس إلا أن يتصرف وفقـــا لمســـؤولياته المناسبـــة بمـــوجب الميثاق. ويتعين على الأجهزة والمنظمات الأخرى والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تضطلع بدورها. وفي الوقت نفسه، يتعين على المتورطين مباشرة في شتى الصراعات المسلحة أن يدركوا بصورة كاملة النتائج المترتبة على إجراءاتهم التي تستهدف السكان المدنيين. وفي نهاية المطاف، سيتعين عليهم مواجهة المساءلـــة عن أعمالهم وأن يدركوا أنهم لا يستطيعون الإفلات من العقوبة. وتلك الرسالة، وإرادة المجتمع الدولي لدعمها، يجب أن تسمع بشكل واضح وجلي من هذا المحفل. وفوق ذلك، ينبغي الاضطلاع بتدابير متابعة جادة وملموسة من جانب جميع المعنيين، بمن فيهم، المجلس، وذلك لإعطاء مضمون للعديد من الأفكار المبتكرة والجديرة بالثناء التي عرضت علينا.

السيد بوعلاي (البحرين): يسر وفـد بـلادي لرؤيتكم في سدة الرئاسة في حضور الأمين العام. كما يتقدم لكم بالشكر لعقدكم هذا الاجتماع ولاختياركم هذا الموضوع الهام لمناقشته في جلسة علنية، مما يعزز مبدأ الشفافية لأعضاء الأمم المتحدة.

شهدت العقـود الأخيـــرة تدهـــورا غير مقبول في مستوى التقيد بالمعايير الإنسانية في حالات النزاع المسلح. ونلاحظ بكل أسف بأن المدنيين هم المستهدفون مباشرة وبصورة متزايدة في النزاعات المسلحة، ويشكلون الآن الأغلبية العظمى من الخسائر، مما يشكل خرقا لمبادئ القانون الدولي بما في ذلك قواعد القانون الإنساني الدولي.

ونرى أن النزاعات المسلحة كثيرا ما اتخذت طابع الشراسة والوحشية. وتميل الأطراف المسلحة إلى استخدام طرق تخدم أغراضها وهي بذلك تشكل تحديا

كبيرا للسلام والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، فإن أعدادا كبيرة من الضحايا المدنيين هم من النساء والأطفال، وكثيرا ما يتعرض هؤلاء للاغتصاب والاستغلال الجنسي المنظمين. كما أن الأطفال يتم تجنيدهم أو خطفهم من قِبل الجماعات المسلحة لتحويلهم إلى قوات ميليشية. لذلك يجب معالجة الموضوع بشكل خاص، وذلك بوضع تشريعات ومعاهدات دولية تمنع وتحظر استخدام الأطفال وتجنيدهم في النزاعات المسلحة. ووفد بلادي يؤيد فكرة الأمين العام الواردة في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا، والتي تدعو إلى جعل الأطفال مناطق سلام. ونحث على توسيع هذا المفهوم. وفي هذا الصدد، يجب رفع سن التجنيد إلى سن الـ ١٨، كما أشارت إليه المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وممثل الأمين العام لحماية الأطفال أثناء المنازعات.

كما أنني أود أن أشير إلى موضوع اللاجئين، الذين تزايد عددهم بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة للصراعات المسلحة. وقد أصبحت سلامة اللاجئين مسألة تدعو إلى القلق شأنها شأن الدول التي تستضيفهم على مقربة من حدودها. وإن انتشار وتدفق الأسلحة، وخصوصا الأسلحة الصغيرة، له آثار ضارة على أمن المدنيين. ويؤكد وفد بلادي على أهمية قيام جميع الدول الأعضاء في تقييد عمليات نقل الأسلحة التي تثير الصراعات المسلحة وتؤدي إلى إطالة أمدها، التعاون في مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة صوب مناطق الصراع. لذلك يجب بذل كل جهد ممكن لضمان الحماية الكافية لجميع اللاجئين والمشردين، وتأمين حاجاتهم وفقا للقواعد والإجراءات المتعارف عليها دوليا.

ويود وفد بلدي أن يسأل في هذا الخصوص عن مدى تنفيذ اتفاقيات جنيف لحماية السكان المدنيين وقت الحرب. لقد مضى على توقيع تلك الاتفاقيات ما يقارب الـ ٥٠ عاما. فكيف كان حظها من التنفيذ على أرض الواقع؟ والذي يدعونا إلى التساؤل هو هذه الأعداد الهائلة من المدنيين الذين يتعرضون لجميع أنواع المخاطر، ناهيك عن القتل والتشريد، مما يحتم ضرورة وجود آلية لتطبيق تلك الاتفاقيات التي وجدت أصلا لحمايتهم.

من جهة أخرى، لا يمكن مهما قلت أن أعطي الأهمية التي يستحقها موضوع سلامة العاملين في برامج المساعدات الإنسانية التابعين لمختلف المنظمات في الأمم المتحدة، ولكن وفد بلادي لا يجد حرجا في التكرار. ربما لا يتعرض هؤلاء العاملون لنفس الأخطار أو على الأقل لنفس المصير الذي يلاقيه المدنيون في مناطق النزاع، ولكنهم يعيشون في نفس الظروف القاسية. علاوة على أن بعضهم قد تعرض في المدة الأخيرة للقتل. ومن الصعب طلب الحماية للمدنيين في مناطق النزاع دون توفير نفس الحماية لمن يساعد هؤلاء المدنيين على التخفيف من معاناتهم.

أخيرا، لا بد من الإشارة إلى ضرورة وجود نوع من التنسيق بين مجلس الأمن من جهة وجميع المنظمات التي تعمل في الحقل الإنساني، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، وفيما بين تلك المنظمات نفسها. إذ أن في غياب هذا التنسيق سيعمل كل في زاويته المحددة دون علم بما يعمله الآخرون. وفي هذا نتائج سلبية لما سيقدم للمدنيين المحصورين في مناطق النزاع من خدمات ومساعدات. نحن لا نريد أن يكون هؤلاء المدنيون ضحايا للنزاعات وكذلك ضحايا لعدم التنسيق بين جهات الأمم المتحدة المختلفة.

ختاما، وفي ظل التنسيق الذي أشرنا إليه، يجب على مجلس الأمن اتخاذ خطوات عملية تغير من الواقع المؤلم الذي نشاهده اليوم بالنسبة للمدنيين في مناطق النزاع. وقد ثبت من التجربة أن التشريع الوارد في القرارات والاتفاقيات لا يكفي لتلبية احتياجاتهم ما لم تدعمها خطة تنفيذ فعالة مبنية على التنسيق المطلوب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

إن جاز لي أن أعلق على الوقت، الذي يتجاوز الآن الوقت المناسب، لا يزال أمامنا خمسة متكلمين باقين بالإضافة إلى ردود الذين قدموا الإحاطات الإعلامية. ونظرا لأهمية الموضوع، آمل أن يتسامح معنا أعضاء المجلس بالسماح لنا بمواصلة الجلسة دون استراحة. وأنا أعلم أن هذا قد يسبب بعض الضرر بالتغذية البدنية للأعضاء، لكن الغذاء الروحي الأسمى الذي أمدنا به باقتدار المتكلمون حتى الآن، سيكفي، في اعتقادي، لإعطائنا الطاقة خلال تلك الفترة من الزمن. ولذلك، سيكون هذا ما يعتزمه الرئيس، إذا وافق جميع الأعضاء.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، إن وجودكم، الذي نرحب به بحرارة، يشهد على الأهمية التي يعلقها بلدكم، كندا، على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وعلى الأخص حماية المدنيين في الصراعات المسلحة - الموضوع الذي نتناوله في اجتماعنا اليوم. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا لكم ولوفد بلدكم لتنظيم هذه المناقشة.

إنني واثق بأن البيانات الجيدة جدا التي أدلى بها توا السيد كارنيليو سوماروغا، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بآثار الصراع المسلح على الأطفال، ستضيف الكثير إلى مداولات المجلس بشأن مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

مما لا يمكن التسامح بشأنه أن يكون المدنيون - وبخاصة النساء، والأطفال، وكبار السن وأفراد الوكالات الإنسانية - هدفا حيثما نشبت صراعات مسلحة، في تجاهل للقواعد الدولية التي تحظر تلك الممارسات. وفي هذا السياق يجب أن يكفل مجلس الأمن الاحترام الدقيق للقواعد المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب. ويمكن للمجلس أن يطلب أيضا إلى وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال المساعدة الإنسانية أن تضع برامج لتعزيز الوعي بالقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الشأن، نود أن نشكر لجنة الصليب الأحمر الدولية على جهودها.

ومجلس الأمن، بدوره، ينبغي أن يعمل أولا وقبل كل شيء على منع الصراعات، لأن الوقاية خير من العلاج. في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، قدم الأمين العام تقريرا عن أسباب الصراع وتعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318). ونظر المجلس في التوصيات الواردة في ذلك التقرير لصون السلم وحماية المدنيين. والآن على المجلس أن يترجم تلك الأحكام إلى أعمال محددة يمكنها أن تسهم في استعادة السلم والأمن حيثما تعرضا لتهديد خطير.

وبلوغا لهذه الغاية ينبغي أن يلقي المجتمع الدولي بثقله وراء أطراف الصراعات حتى يدفعها إلى حل نزاعاتها بالطرق السلمية. ولذلك ينبغي التركيز على أعمال لمكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة العيار وعلى مراعاة تطبيق حالات حظر الأسلحة، كما طولب بذلك في أفريقيا بقرار مجلس الأمن ١١٩٦ (١٩٩٨).

شحة الأفكار قلما تكون سبب صعوبة إيجاد حلول للصراعات، بل إن ما يكون مفقودا في كثير من الأحيان هو الإرادة السياسية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشكر كندا على مبادرتها لتركيز اهتمام المجلس على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. والولايات المتحدة تتشاطر مع كندا رغبتها في استرعاء اهتمام المجتمع الدولي إلى الطابع الجديد للصراعات المسلحة التي لا يكون فيها المدنيون، بما في ذلك العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية، غالبا مجرد ضحايا عشوائيين أو عرضيين في الصراع وإنما أهدافه المباشرة. ويجب أن نعمل معا على إيجاد السبل لوقف هذا الاتجاه، ويجب أن نسعى إلى تعزيز الحماية الدولية للمدنيين، مع الاعتراف بأن مهمة المجلس لصيانة السلم والأمن يمكن أن تمتد إلى حماية الأفراد أيضا.

طوال الأشهر العديدة الماضية عكف مجلس الأمن باهتمام على دراسة مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك اللاجئون، والأطفال والعاملون في تقديم المساعدة الإنسانية. وكمثال على هذا، ترأست الولايات المتحدة الفريق الموضوعي الذي صاغ القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨) الذي عرف صون الأمن والطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين باعتبار ذلك مسألة هامة. وتناول المجلس أيضا في قراراته وبياناته الرئاسية تحديات تدفقات الأسلحة غير المشروعة، والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وحماية العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية.

إننا نرحب بمناقشة هذه المسائل في محافل أخرى، خاصة هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف الأربع، والذكرى السنوية المائة لاتفاقية لاهاي. ونحيي حركة الصليب الأحمر ونتطلع الى النتائج الي سيسفر عنها المحفل الإنساني للجنة الصليب الأحمر الدولية الذي سينعقد في ولفسبورغ وسيركز على "حماية

الناس المتضررين من الصراعات المسلحة". هذه الجهود المبذولة في محافل أخرى حيوية وتكمل عمل هذا المجلس اليوم في ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونرحب خاصة بقيام المجلس مجددا اليوم بالتأكيد على الحاجة الى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة والحماية للسكان المدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة؛ وعلى حاجة جميع الأطراف المعنية الى كفالة سلامة المدنيين، وضمان وصول موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية الآخرين الى المحتاجين دون إعاقة وبأمان؛ وعلى تعهد جميع الدول بالامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛ وعلى الحاجة الى أن يقدم الى العدالة، الأفراد الذين يستهدفون المدنيين في الصراعات المسلحة أو الذين يرتكبون أعمالا عدائية في إطار القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ونؤيد أيضا استعداد المجلس للاستجابة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لحالات يُستهدف فيها المدنيون، أو تتعرض فيها المساعدة الإنسانية المقدمة الى المدنيين للإعاقة المتعمدة.

وباختصار، ترحب حكومة الولايات المتحدة بالجهود التي يبذلها المجلس لدراسة هذه المسائل الهامة. إن الاقتراحات البناءة العديدة التي استمعنا إليها اليوم من لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والممثل الخاص تستحق أن ينظر فيها المجلس نظرة متروية وعاجلة. ونتعهد بالسعي إلى إيجاد تطبيقات عملية لهذه الاقتراحات. وأخيرا، نتطلع الى توصيات الأمين العام سواء فيما يتعلق بالسبل التي تمكن المجلس من تحسين الحماية المادية والقانونية للمدنيين في جميع حالات الصراع المسلح، أو بالاسهامات التي يمكن أن يقدمها المجلس في سبيل تطبيق القانون الإنساني القائم بفعالية أكبر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلادي.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بكم على ما تتمتعون به من بصيرة أدت بكم الى إدراج هذه المسألة الهامة في برنامج عملنا في هذا الشهر. إن الجلسة التي نعقدها اليوم تتصف بأهمية خاصة لعدد من الأسباب. أولا وقبل كل شيء، أن وجود الأونرابل لويد أكسوارثي بيننا دليل واضح على الأهمية التي تعلقها كندا على المسائل الإنسانية عموما. وفي الوقت الذي تدور رحى صراعات عديدة في افريقيا، والأسوأ من ذلك عندما تستهدف هذه الصراعات مدنيين أكثر مما تستهدف متحاربين، ليس ثمة وقت أفضل لمناقشة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ويشرفنا أيضا أن يكون الأمين العام معنا اليوم، وفي السياق نفسه، نود أن نحيي وجود ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال بشخص السيد سوماروغا، والسيدة كارول بيلامي، والسفير أولارا أوتونو. هذه في الحقيقة مناسبة فريدة.

ويحدونا الأمل في أن تكمل هذه الإحاطات الإعلامية الثلاث الإحاطات الإعلامية التي قُدمت سابقا بشأن مسائل ذات صلة. ولدينا الآن صورة عالمية عن المدى الذي بلغته المشكلة. ولئن كنا نعترف بأنه لا توجد حلول سهلة لها. ينبغي لنا أن نبدأ بمهاجمة الشر في عقر داره. وإنني أشير الى أسباب الصراعات، وسببها المؤذي الرئيسي الفقر. والواقع أن جميع الإحاطات الإعلامية الثلاث أكدت الحاجة الى النظر في أسباب الصراعات. ويصبح واضحا على نحو متزايد أن الفقر له القدرة على أن يشكل التهديد الوحيد والأهم للسلم والأمن الدوليين. وليس من قبيل الصدفة أن المتكلمين الثلاثة وجهوا الانتباه الى هذه الحقيقة. والأمر بات واضحا. فلنعمل إذن قبل فوات الأوان.

إن الحاجة الملحة الى أن نعمل الآن سببها حقيقة أن الأطفال الذين هم مستقبل أي مجتمع، هم أكثر المتضررين. لهذا السبب لم نفاجأ عندما شددت جميع الإحاطات الثلاث بوضوح على محنة الأطفال. لذلك يود وفد بلادي أن يدعو المجلس الى النظر بجدية في جدول أعمال السلام والأمن للأطفال الذين تدافع عنهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة. لقد بدأ السفير أولارا أوتونو كلامه بالقول إن الأطفال يستحقون اهتماما خاصا، ومضى يتكلم عن جوانب مشابهة للمشكلة أثارتها السيدة بيلامي والسيد سوماروغا على حد سواء.

إن هؤلاء المتكلمين البلغاء لم يعرضوا المشكلة فحسب، بل قدموا أيضا اقتراحات عملية لحلول ممكنة. ونحن علــى اقتنـــاع بأن بإمكاننا التغلب على هذه الصعوبات بجهد دولي متضافر، مقرون بالإرادة السياسية اللازمة. ومشكلة وصول الأطراف التي تقدم مساعدة إنسانية الى المحتاجيـــن إليهـــا تأتي في أعلى القائمة، ولا يسعنا إلا أن نتفق على أننا يجـــب أن نصـــر على امكانية الوصول الى المحتاجين من أجل إيصال المساعدة الإنسانية الفعالة والكفؤة. ومعظم الاعتداءات على المدنيين في الصراعات المسلحة تُرتكب في أماكن بعيدة عن منال المجتمع الدولي، وأن مجرد وجود عمال المساعدة الإنسانية في الميدان، حسبما قيل لنا، لمجرد أن يشهدوا الأحداث، هو رادع رئيسي ويمكن أن يسهم الى حد كبير في حماية المدنيين. لهذا السبب فإن الوصول الى المحتاجين أمر هام في كل مسعى إنساني.

ونظرا لأن المحتاجين كثيرا ما يقعون أسرى ظروف معاديـــة لهـــم، ويتعرضون لجميع أنواع المخاطر والصعوبات، فغني عن القول إن أولئك الذين يخاطرون بأرواحهم ويتخلفون عن ذاتهم تماما لمساعدة الآخرين يجب حمايتهم ووضع الحد الأدنى من الضمانات لتهيئة بيئة مؤاتية لهم ليقوموا بعملياتهم الإنسانية.

إن الآثار التي تخلفها الجزاءات على الأطفال مصدر قلق عميق. والمهم لدى وضع الجزاءات أن نفكر في الآثار التي قد تخلفها تلك الجزاءات على الأطفال وعلى سائر المجموعات الضعيفة من الناس في المجتمع. ومن غير المقبول أن تزداد معدلات وفيات الأطفال ازديادا هائلا في بعض البلدان نتيجة فرض جزاءات استهدافها سيئ عليها.

ثمة ظاهرة هامة في الصراعات المسلحة المعاصرة هي الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. فهذه الألغام، حسب علمنا، تتسبب في أعداد لا تحصى من الوفيات والدمار بين السكان المدنيين. لهذا السبب، نرحب بدخول اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد حيز النفاذ. ويحدونا الأمل في أن تتأتى عن هذه الاتفاقية الآثار المتوخاة.

وفيما نفـكر بحمايـــة المدنيين في الصراعات المسلحة، فإن أفعل حماية تأتي الى أذهاننا هي منع الصراعات نفسها وعلى عاتق المجتمع الدولي بأسره تقع مسؤولية هامة في هذا الصدد. ومثلما أشرنا إليه في وقت سابق، فإن الفقر يسهم إسهاما هائلا في أسباب الصراعات. والحاجة الى القضاء على الفقر وإيجاد نظم للإنذار المبكر لمنع الصراعات لا تحتاج إذن الى زيادة تأكيد.

ومثلما ندرك جميعا، لا تنطبق اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الاضافية إلا على الدول الأطراف فيها. والمشكلة التي نواجهها في الحروب اليوم هي أن معظم الصراعات تتعلق بجماعات ليست أطرافا في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. فكيف نعالج الحالة؟ إن صنع معايير دولية لكفالة المسؤولية الفردية عن الاعتداءات المرتكبة وقت الحرب، ولكفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية يصبح أمرا هاما.

لقد فعل المجتمع الدولي الكثير في الآونة الأخير لوضع حد لمشكلة الإفلات من العقاب ذات الصلة. وإن انشاء مجلس الأمن محكمتين جنائيتين دوليتين لرواندا ويوغسلافيا السابقة، واعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مؤخرا مثلان ممتازان. وإن دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ من شأنه أن يكون بحق تقديرا للذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف.

وأخيرا، ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعله لكفالة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة؟ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن سلطة فريدة للتصدي لحالات الصراع. فالاستعمال الفعال لأحكامه، بما في ذلك إذا أمكن استعمال إجراءات الإنفاذ، يمكن أن يقدم مساعدة كبيرة. ويحدونا الأمل في أن يبقي مجلس الأمن نصب عينيه، لدى اتخاذه القرارات للتصدي لحالات الصراع في المستقبل، مشكلة عدم احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. لذلك نوافق على فكرة السيد سوماروغا بإطلاق نداء بتاريخ ١٢ آب/أغسطس من هذا العام تعزيزا للقانون الإنساني الدولي. ويحدونا الأمل أن يفعل المجتمع الدولي أيضا شيئا ما في تلك المناسبة الميمونة لصالح المشردين في الداخل باعتماده إطارا مناسبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الرفيعة التي وجهها إليّ.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يسر الوفد الصيني غاية السرور أن يرى السيد لويد أكسويرثي، وزير شؤون خارجية كندا، يترأس جلسة مجلس الأمن الرسمية اليوم. ونتقدم بالشكر إلى السيد كورنيليو سوماروغا، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والسيد أولارا أوتونو، ممثل الأمين العام الخاص المعني بأثر الصراعات المسلحة على الأطفال، على الإحاطات التي قدموها لنا للتو. ونقدر الجهود النشطة التي تضطلع بها لجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف والممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر الصراعات المسلحة على الأطفال، في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

لقد ظلت حماية المدنيين في الصراعات المسلحة دائما مصدر قلق للحكومات ولهيئات مثل الجمعية العامة. واليوم لا تزال مناطق عديدة في العالم تعصف بها الصراعات المسلحة، التي لا تهدد السلم والأمن في هذه المناطق وفي العالم عموما فحسب، ولكنها تتسبب أيضا في معاناة لا توصف لسكان البلدان والمناطق المعنية. ويتعرض المدنيون للنزوح القسري والاعتداءات العنيفة. والنساء والأطفال على وجه الخصوص، بوصفهم من أضعف الفئات الاجتماعية، هم أكثر المتضررين في حالات الصراع. وهذا يستدعي الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي.

إننا نعتقد أن أنجع وسيلة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة هي المنع الفعال لجميع الصراعات المسلحة والقضاء عليها. ويجب أن تعالج الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية من خلال المصالحة العرقية، وتدابير بناء الثقة، والتنمية الاقتصادية وصون الاستقرار الوطني.

ونعتقد أيضا أنه بغض النظر عن متى وأين تنشأ الصراعات، يجب أن تَحث الأطراف المشتركة فيها على إنهائها بأسرع ما يمكن بالوسائل السلمية؛ والامتثال التام للقوانين الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي؛ ومنع وحظر جميع أشكال الاعتداءات العنيفة على المدنيين أو محاولات إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين.

ويرى الوفد الصيني أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن ينصرف عن الأزمات الإنسانية. ومع ذلك، فإن الاتجاه الراهن في العلاقات الدولية إلى تسييس الموضوعات الإنسانية والتدخل في شؤون البلد الداخلية تحت ذريعة الإنسانية لا يمكن إلا أن يشكل لنا مصدر قلق. والاستناد المتصلب إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في أزمة من الأزمات الإنسانية، لاستخدام القوة أو حتى استخدام القوة على نحو انفرادي أو التهديد باستخدامها، ضد دولة ذات سيادة دون إذن من مجلس الأمن، ودون اعتبار للأسباب المحددة للأزمة، لن يؤدي إلا إلى تعقيد الأمور وزيادة حدة الصراع. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تمتثل البلدان والمنظمات المعنية امتثالا تاما لمبادئ القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم احتراما صارما سيادة جميع البلدان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

إننا ندعو إلى التخلص من المعايير المزدوجة في مجال حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما متساويا لجميع الحوادث التي تنطوي على فقدان أرواح بين المدنيين في الصراعات المسلحة، بغض النظر عن المكان الذي تحدث فيه. وفي هذا الصدد، ظلت الحالة في أفريقيا مقلقة للغاية في السنوات الأخيرة. ففي بعض المناطق ظلت الأزمات تتصاعد، والصراعات تتجدد في مناطق أخرى. ويتعرض المدنيون، وخاصة النساء والأطفال إلى آلام ومعاناة مبرحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لدعم جهود البلدان والمنظمات الأفريقية الرامية إلى حل القضايا المتعلقة بـ "بؤر التوتر الساخنة" فيها، وتقديم المساعدة الهادفة والفعالة لإبعاد المدنيين عن الخطر.

ونرى أنه في ضوء طبيعة ونطاق الموضوع، من المستصوب أن تدرج مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح في جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء المزيد من المناقشات الدقيقة والشاملة. إننا نؤيد تعزيز تعاون مجلس الأمن وتنسيقه مع الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. ونؤيد المزيد من تبادل المعلومات بين مجلس الأمن من جهة ولجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات من الجهة الأخرى. وما أن يصبح ما يسمى بتقسيم العمل واضحا، فإن كل جهاز ومؤسسة سيتمكن من التركيز على مجال مسؤوليته الخاص.

لقد ظلت الحكومة الصينية دائما تولي أهمية كبيرة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتشارك بفعالية في المداولات المتعلقة بهذا الموضوع في الجمعية العامة والأجهـزة الأخـرى. ونؤيد إصدار رئيس المجلس بيانا لإظهار الاهتمام الذي يوليه المجلس لهذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكندا.

(تكلم بالفرنسية)

أنا أيضا أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد سوماروغا والسيدة بيلامي والسيد أوتونو على العروض التي قدموها إلى المجلس. ويمثل حضورهم هنا معلما هاما في مداولات المجلس. لقد نقلوا بأمانة ووضوح المحنة العصيبة والمشاكل الهائلة التي يواجهها المدنيون العاديون المحصورون في قبضة الصراع المسلح.

(تكلم بالانكليزية)

أعتقد أنه يصح القول إن وقوع المدنيين ضحايا في الحرب قديم قدم الدهر، ولكن لم يكن ذلك أكثر صحة في أي وقت مضى منه في نهاية هذا القرن. وكما علق الكثيرون هنا، فإن أكثر الأمور إثارة للقلق اليوم، والتي تقدم للمجتمع الدولي سببا قاهرا للانشغال، كان زيادة "اقحام المدنيين" في الصراع نفسه. فاليوم أكثر من أي وقت آخر أبدا، أصبح غير المقاتلين - وخاصة أكثر الفئات ضعفا، كما ذكر مقدمو الإحاطات لنا - الأهداف الرئيسية للصراع المسلح الحديث، وأدواته، وبصورة طاغية، ضحاياه. وقد تضاعـف تقـريبا عدد المصابين من الصراعات المسلحة منذ الثمانينات إلى ما يقارب المليون في كل سنة؛ و ٨٠ في المائة منهم من المدنيين.

(تكلم بالفرنسية)

إن مناقشتنا لا تدع مجالا للشـك في التهديدات الكبيرة التي تواجه المدنيين ولا في أبعادها العالمية. فلننظر إلى الوحشية في سيراليون؛ و"التطهير العرقي" والمجازر التي تحدث لغير المقاتلين في البلقان؛ والإبادة الجماعية وموجات اللاجئين والنازحين فـي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا؛ وبروز لوردات الحـرب المعاصرين فـي الـدول المنهارة الذين يستغلون السكان المحليين ويعاملونهم بوحشية ويرعبونهم - يساعدهم ويحرضهم تجار الأسلحة الأجانب والمجموعات الخاصة التي تستفيد من سوق الصراع. حقا، هناك اليوم سوق للصراع.

(تكلم بالانكليزية)

من حقائق عصرنا أن مهددات الأمن البشري - أي المخاطر التي يواجهها الأفراد والمجتمعات المحلية والناس في حياتهم اليومية - تفوق المخاطر على الأمن الناتجة عن الصراعات عبر الحدود، الشاغل الأكبر من الناحية التقليدية للمجلس. إن تعزيز الأمن البشري يشكل الأساس الراسخ الذي يجب أن ترتكز عليه جميع أهداف ميثاق الأمم المتحدة الأخرى - من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى حقوق الإنسان وحريته، إلى التدفق الحر للتجارة. ويتمثل الجانب المظلم من العولمة في الهجوم على كرامة الناس الأساسية. وما من أحد يمكن أن يزدهر أو يتقدم إذا كان يخشى أن يصبح ضحية لأطفال مغيرين يطلقهم زعماء سياسيون، أو للوردات المخدرات الذين يستغلون البؤس الإنساني، أو للمقاتلين الذين يزرعون الألغام الأرضية دون تمييز.

إن النقطة الأساسية لهذه الجلسة هي أن لمجلس الأمـن دورا أساسيا يضطلـع بـه في مواجهة هذه التهديدات. ويجب أن لا يكـون هناك شـك في هذا. وتعزيز حماية المدنيين في الصراع المسلح ليس عرضا جانبيا للتقليل من أهمية ولاية المجلس عن ضمان السلم والأمن الدوليين؛ بل هو من صميمها. فالهدف النهائي لعمل المجلس هو ضمان أمن سكان العالم، وليس فقط الدول التي يعيشون فيها. ومن الواضح، أن المجلس إذ يواجه الخسائر غير المتوازنة التي يحدثها الصراع الحديث بين المدنيين، ينبغي له أن يجعل حماية الأفراد الاعتبار الأول في أنشطته.

وكما ذكر الكثيرون هنا، لا يتعين على المجلس أن يقوم بكل شيء؛ فهناك أطراف أخرى من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع لها مسؤولياتها الخاصة. ولكن في غياب قيادة المجلس الحازمة والفعالة، يصبح المدنيون في حالات الصراع المسلح مهجـورين في فراغ أمني. وهذا الفراغ سيملأه مقاتلون آخرون، بمن فيهم مرتزقة، يتصرفون بلا قيد ودون أدنى اعتبـار لأبسط المعايير الإنسانية، وقد ملأوه بالفعل في بعض الحالات.

ومن شأن مشاركة المجلس النشطة أن تعكس هذه الحالة. ومن شأنها أيضا أن تعزز شرعية الدول. ومن صلاحيات الدول ومن واجباتها أن تكفل حماية جميع مواطنيها، خاصة في وقت الصراعات المسلحة. وهذا هو الخير الأساسي العام الذي توفره الدولة. ولكن الحكومات في أحيان كثيرة لا توفر ذلك أو لا يمكنها أن توفره. وأحيانا يكون ذلك نتيجة ضعف هياكل الدولة أو انهيار الدول. وفي هذه الحالات، فإن عمل مجلس الأمن في مجال الدفاع عن المدنيين في الصراعات المسلحة سيخفض أيضا التهديد الذي تواجهه الدول أنفسها. والتردد في إشراك المجلس، الذي يبرره البعض بالحاجة إلى احترام سيادة الدول، لا يؤدي، وفي ذلك مفارقة، إلا إلى تقويض هذا المبدأ نفسه. ومسؤولية المجلس عن حماية المدنيين مسألة ملحة بالتالي من منظور الأمن الإنساني، ومن حيث وفاء المجلس بولايته نفسها، ولصالح تعزيز سيادة الدول.

مناقشتنا اليوم اعتراف مرغوب فيه بدور المجلس. بل إن هذه الجلسة تضيف إلى مبادرات أقدم عليها أعضاء حاليون وسابقون في المجلس، فضلا عن إعلانات المجلس السارية وأعماله. وقد أدان المجلس، في مداولاته، استهداف الأطفال في الصراعات المسلحة، كما أبدى استعداده للنظر في كيفية تيسير تقديم المساعدة الإنسانية وحمايتها. وقد أقر المجلس بضرورة مراعاة عمليات حفظ السلم على نحو أفضل لحاجات المدنيين ونظر في الأثر المدمر لعمليات نقل الأسلحة في مناطق الصراع. وفي الشهر الماضي، نظر المجلس في أثر الصراعات على الحالة الإنسانية. ولقد قيل إن الإدراك يجب أن يسبق العمل. والمجلس بدون شك أكثر حساسية الآن من أي وقت مضى بالأبعاد العديدة لهذه المشكلة المعاصرة.

وعلى صعيد الممارسات العملية للمجلس، بدأت قراراته، وأشدد على استخدام كلمة بدأت، في الإعراب عن الواقع. ويهيب المجلس بالأطراف الفاعلة من الدول ومن غيرها في الصراعات المسلحة أن تلتزم بالأحكام ذات الصلة في الحقوق الدولية وفي القانون الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين. إن عمليات دعم السلام تتضمن، حسب الاقتضاء، أحكاما تتعلق بأمن أفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم العاملون في رصد حقوق الإنسان، وتضع اعتبارات خاصة لحالة المدنيين. إن إنشاء مجلس الأمن محكمتين مخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا كان تدبيرا من التدابير الملموسة ضد من ينتهكون القانون الإنساني الدولي.

إن أقوال المجلس وأفعاله حتى يومنا هذا تمثل بداية مبشرة بالخير. ولكن مسيرة الزمن لا تتوقف. فلا يزال مئات الآلاف من المدنيين عرضة للأعمال الوحشية. وليس هناك ما يدل على أن بوسعنا، نحن المجتمع الدولي، أن نصبر على ذلك. وجلسة الإحاطة الإعلامية التي عقدناها اليوم أوضحت إلحاحية ذلك، وأشكر من قدموا الإحاطة الإعلامية على بلاغتهم وتصويرهم الحي في استرعاء انتباهنا إلى هذا الأمر. وهذا يجعل تدني الحضور النشط للمجلس في مناطق الصراع في العالم مدعاة لانزعاج أكبر. ومن الضروري أن يقوم المجلس بأعمال نشطة وشاملة ومطردة أكثر لا أقل.

وفي رأي كندا، يواجه المجلس تحديات أربعة.

التحدي الأول، كما أشار العديد من الأعضاء، يتمثل في منع الصراعات. فتفادي اندلاع الصراعات المسلحة هو الوسيلة المثلى لتحاشي دمار ومعاناة لا طائل من ورائهما، وبوجه خاص تحويل المدنيين إلى ضحايا. وما من جديد في هذه الملاحظة. إلا أن سجل الأمم المتحدة ليس على غاية المرام سواء تعلق ذلك باتخاذ الخطوات الحاسمة، أو ببناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان، أو بكفالة الإنذار المبكر بالأزمات الوشيكة الحدوث، أو بتقديم الدعم المتضافر من أجل عمليات السلام، أو بامتلاك القدرة على التصرف السريع عند عدم وجود مقار للبعثات التي يمكن نشرها بسرعة والتي نكون نحن قد اعتمدناها مع دول أخرى على سبيل المثال. وبصراحة، ينبغي للمجلس أن يعيد تأكيد قيادته في هذا المجال.

ويتمثل التحدي الثاني في كفالة الاحترام للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وقد وضعنا مجموعة لا يستهان بها من القوانين والمعايير التي تنظم سلوك المتحاربين وحماية المدنيين، والتي تسري على كل من الصعيدين الدولي والمحلي. وفي هذا الصدد، تستحق منا حالة الأطفال واللاجئين اهتماما خاصا. ومن الضروري أيضا أن نشدد، كما أشار من قدموا الإحاطة الإعلامية، على أن هناك معايير جديدة ناشئة للتكيف مع الطابع المتغير للصراعات، مثلما يحدث فيما يتعلق بمعاملة الأشخاص المشردين داخليا. بيد أن هذه المعايير

كثيرا ما تنتهك على نحو فادح أو تغفل أو لا يرد عليها ببساطة.

ثالثا، دعم ملاحقة من ينتهكون الأعراف والمعايير الإنسانية أمر لا بد منه. فإفلات الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني ضد آخرين أثناء الصراعات المسلحة من العقاب يمثل مشكلة معترفا بها على نطاق واسع. وقد مثلت المحكمتان اللتان أنشئتا ليوغوسلافيا السابقة ورواندا خطوة إلى الأمام. إلا أن دعم القيام بمحاكمة منتظمة أكثر للمتهمين بجرائم الحرب، عن طريق دعم المحكمة الدولية مثلا، ينبغي أن يحدث سريعا لأن الحاجة إليه قائمة. فالطلب عليه موجود الآن ببساطة.

واستهـــداف مـــن يساعـــدون على اشتعال الحرب وأدواتها هو الهدف الرئيسي الرابع. فمن يشاركون في هذه الجرائم والانتهاكات - تجار الصراع الذين يتاجرون علـــى نحـــو غير شرعـــي بـــوسائل الحرب - لا بد أن يخضعوا للمحاسبـــة. ومناطـــق الصـــراعات مغمورة بالأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة للاستخدام العسكري. وإساءة استخدامها تضاعف بؤس المدنيين، وتدفق وإساءة استعمال الأسلحة التي ترهب وتشوه وتقتل يقتضيان منا اتخاذ إجراءات عاجلة.

هذه تحديات معقدة. وأنا أقر بذلك. ولا تتوفر حلول سهلة. وعلى الرغم من ذلك، نؤمن بأن باستطاعة المجلس أن يرد، كما قال صديقنا ممثل غابون، شريطة توافر الإرادة السياسية.

ينبغي للمجلس أن يكفل أن يتمكن الأمين العام من تسليط الضوء، عند إعداده التقارير المقدمة إلى المجلس، على حالة المدنيين، ولا سيما الأطفال. ومن الممكن إعادة النظر بصورة شاملة في توقيت وأسباب وكيفية الاضطلاع ببعثات السلم والمساعي الحميدة التي يأذن بها المجلس بغية تمكينه من التصرف بسرعة حينما يتعرض المدنيون للخطر، ومن أن يقترح السبل الكفيلة بمنح حفظة السلم ما يحتاجونه من سلطة وتوجيه وموارد للدفاع عن المدنيين. وثمة ممارسة من الممارسات المبدعة الأخرى، مثل كيفية مساعدة بعثات المجلس في التقليل إلى الحد الأدنى من إساءة استعمال وسائط الإعلام الجماهيري لاستهداف المدنيين، كما اقترح وكيل الأمين العام فييرا دي ميلو الشهر الماضي، تستحق أيضا المزيد من البحث. ويمكن للمجلس أيضا أن ينظر في كيفية تحسين استهداف أنظمة الجزاءات وتصميمها وإنفاذها، كما أشار العديد جدا من الأعضاء، بغية زيادة أثرها إلى الحد الأقصى على أصحاب النزعة العدوانية، واستنفاد الموارد التي يستخدمونها لشن الحرب، وتقييد من ينتفعون من الحرب، مع تقليل أثر الجزاءات على غير المحاربين إلى الحد الأدنى.

ليست هذه سوى اقتراحات قليلة، ولو كان في الوقت متسع، لتقدمت بقائمة أشمل. إلا أن الأعضاء تقدموا أيضا بأفكار عديدة وأتيحت لنا اليوم مناقشة جيدة بشأن الكيفية التي يرد بها المجلس. ولمساعدة المجلس في إحراز التقدم، ينبغي توفير تقييم شامل له يجمع بين التحديات العديدة التي نواجهها وطائفة من الاستجابات الممكنة. ولهذا السبب، ترحب كندا بشدة بالبيان الذي سيعتمده المجلس ويطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في وقت لاحق من هذه السنة يتضمن توصيات عملية وملموسة من أجل القيام بالمزيد من الأنشطة لحماية المدنيين.

إن كنت قد تلقيت رسالة ملحة اليوم من أي شخص تقريبا من الجالسين حول هذه الطاولة، فهي أن محنة المدنيين في الصراعات المسلحة هي مسألة عاجلة ومتفاقمة وعالمية فيما تمثله من تهديد للأمن الإنساني. وهي مسألة تخص صميم ولاية المجلس وتستحق اهتماما متصلا. وعلى المجلس أن يتصرف بحزم وبنشاط. حيث أن التصرف بخلاف ذلك يهدد بتقويض مكانة المجلس ويفتح الباب أمام عالم أكثر فوضى وأقل أمنا بكثير. إننا نتطلع قدما إلى تقرير الأمين العام وإلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين لمعالجة هذه الحالة، بدءا من الآن.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوماروغا ليرد على أية تعليقات أو أسئلة أو أفكار قد سمعها. وأود فقط أن أذكره بأنه، بسبب تأخر الوقت، يصبح الاقتصاد في الكلام شعار الدقائق الـ ١٠ المقبلة.

السيد سوماروغا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على عقدكم هذا الاجتماع المضموني والرفيع المستوى، والذي يعني بالنسبة لي تأكيدا لريادة كندا وريادتكم الشخصية في مجال العمل الإنساني. كذلك أود أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء المجلس الذين أعربوا عن

الامتنان للجنة الصليب الأحمر الدولية، لا سيما لأفرادها العاملين في الميدان في حالات حساسة كل يوم بغية حماية الضحايا ومساعدتهم ولنشر القانون الإنساني الدولي. وأود أيضا أن أعرب لصديقيَّ، السيدة بيلامي والسيد أوتونو، عن مدى تقديري لبيانيهما. لقد تعلمت الكثير مما قالاه، وأتطلع قدما إلى تعلم المزيد منهما.

وأعتقد أن المسألة التي أخذت تبرز هنا هي ما يمكن أن يفعله المجلس. ولأننا لسنا جزءا من منظومة الأمم المتحدة، وانطلاقا من حماستي للحفاظ على استقلاليتنا المتبادلة، أود الإجابة ببضع نقاط عن مسؤولية الدول التي أعتقد أنها تتصل أيضا بمسؤوليات الأمم المتحدة والمجلس. وهذه مسائل سبق تناولها إلى حد ما لكنني أود التشديد عليها. وهي نقاط يمكن أن يتضمنها أيضا تقرير الأمين العام.

أولا، أعتقد أنني يجب أن أشدد على أنه يجب ألا يدخر أي جهد لدرء المعاناة الإنسانية. وهذه الجهود ينبغي أن تتضمن تثقيف قطاعات السكان ولا سيما الشباب بالقانون الإنساني الدولي والقيم الإنسانية.

ثانيا، ينبغي أن نعمل جاهدين من أجل تحقيق عالمية التمسك بالقانون الإنساني وخاصة المعاهدات - وعلى سبيل المثال هناك بلد اليوم متورط في صراع دولي لكنه ليس طرفا في اتفاقيات جنيف - وبروتوكولاتها الإضافية واتفاقية أوتاوا التي بشأنها كان من دواعي سروري أن أعمل معكم سيدي الرئيس. إن تلك الاتفاقية ينبغي أن تحظى بالعالمية وكذلك ينبغي أن تحظى بالعالمية البروتوكولات الحالية الخاصة بالأسلحة مثل بروتوكول أسلحة الليزر المسببة للعمى.

ثمة عنصر لم تتم الإشارة إليه وأقصد انطباق الولاية الجنائية الفردية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف التي لا تضع حدودا إقليمية أو وطنية بالنسبة لمجرمي الحرب. وتوجد حاليا لجنة لتقصي الحقائق على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الأول ويجب أن تتمتع هذه اللجنة بأوسع اشتراك ممكن وهذا الحكم ينبغي العمل به. وبفحصنا اتفاقيات جنيف نجد أحكاما بشأن الدولة القائمة بالحماية في القانون الإنساني. ويبدو أن هناك دولا نسيت هذا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل دوما كبديل للدولة القائمة بالحماية. لكنني أعتقد أن الدول ينبغي أن تتفكر في هذا الموضوع.

وعلاوة على هذا عندما ننظر في التهديدات التي تحدق بالسلم والأمن فإن أي قرار بشأن العمليات اللازمة لضمان احترام القانون الدولي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار نصا في القانون الإنساني أود أن أذكره باختصار شديد. إن المادة ٨٩ من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف الرابعة تنص على ما يلي:

"في حالات الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات أو لهذا البروتوكول تتعهد الأطراف المتعاقدة السامية بالعمل - جماعة أو فرادى - بالتعاون مع الأمم المتحدة وبما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة".

ومن المهم ألا يكون هناك غموض بشأن هذا الموضوع. ومع أنني حضرت هنا اليوم بوصفي وكيلا مستقلا فإنني حضرت أيضا لأنني أؤمن بأن هناك تعهدا يسمح لنا بأن نقول إننا لا نقوم بتسييس حقوق الإنسان.

ولا بد من اتخاذ إجراء فيما يتصل بالأسلحة. لقد تكلمنا عن حالات فرض الحظر. وأعتقد أن الحركة لتحقيق رقابة أفضل على نقل الأسلحة الخفيفة - التي أشرنا إليها آنفا - ذات أهمية كبيرة أيضا من وجهة نظر القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأقصد عبارة "ضمان احترام" الواردة في المادة ١ المشتركة. فالشخص المسؤول عن نقل الأسلحة يجب أن يدرك أنه ينبغي أن يضمن احترام القانون الإنساني الدولي. وهذه النقطة تشدد عليها الدراسة التي من المقرر نشرها قريبا بشأن آثار سهولة الحصول على الأسلحة في حالات الصراع، تلك الدراسة التي أعدتها لجنة الصليب الأحمر الدولية وأشار إليها سفير فرنسا.

وأود أن أقول إننا أنفسنا نحتاج، وهذا أمر نعتقد أنه من مسؤولية مجلس الأمن، لتهيئة بيئة إنسانية توفر الحيز الإنساني اللازم للمؤسسات لكي تكون قادرة على مساعدة جميع الضحايا. كما أود أن أناشد عدم إساءة استخدام تعبير "إنساني". وأعتقد أننا عندما نتكلم عن العمل الإنساني يجب أن نضع نصب أعيننا دائما استقلال هذا العمل ونزاهته وحياده، وعدم السماح باستخدام هذا التعبير فيما يتصل بالأعمال التي ليس لها طابع إنساني.

أود أن أختتم كلمتي بأن أقول إننا ينبغي ألا ننسى أبدا أحكام المادة ٣ المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع التي أود أن أعتبرها اتفاقية مصغرة في ذاتها. وهذا يتصل

بالصراعات التي ليس لها طابع دولي وتهدف إلى ضمان الامتثال بالقواعد الإنسانية الأساسية في الصراعات المسلحة غير الدولية ليس من جانب الدول بل أيضا من جانب الجهات الفاعلة الأخرى.

لقد دللتم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء مجلس الأمن، على الإرادة السياسية للعمل. وأعتقد أنكم أبديتم حسكم بالمسؤولية وفي الوقت الذي نتكلم فيه كثيرا عن العولمة - عولمة الاتصالات وعولمة الاقتصاد فإن ما ننشده نحن وما أسهمتم به أنتم اليوم هو عولمة المسؤولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد سوماروغا على تخصيصه الوقت للحضور هنا اليوم.

والآن أعطي الكلمة للسيدة بيلامي للرد على التعليقات.

السيدة بيلامي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، سأهتدي باقتراحكم بتوخي الإيجاز ومحاولة تجنب أي تكرار. واسمحوا لي أن أقول إننا ممتنون لكم جزيل الامتنان ونشكركم جزيل الشكر على قيادتكم الشخصية وعلى قيادة حكومتكم وكذلك على دعوة المجلس لي للاشتراك في هذه الإحاطة الإعلامية اليوم.

إنني ممتنة جزيل الامتنان لكلمات الدعم والتشجيع الرقيقة لعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). إن الفضل يرجع إلى موظفي اليونيسيف الرائعين فهم مجموعة من المدنيين المتفانين في الميدان، وأود أن أعبر عن امتناني نيابة عنهم.

إن الاعتراف المتزايد بوضوح بالتغيير السريع في طابع الصراعات المسلحة الذي يشهده العالم هو واقع اليوم. والعناصر التي يتعين أخذها بعين الاعتبار هي الأطراف - سواء أكانت دولة أو غير دولة؛ ودور القطاع الخاص في بعض الأماكن، لسوء الحظ، والضحايا والمجرمون وهم واحد في بعض الأحيان؛ واستخدام الأسلحة الحديثة؛ والأثر على المدنيين لا سيما على الأطفال والنساء. وعليه فإنه تحد تقصر عنه الإجابات التقليدية. ولهذا فإن الفرصة التي سنحت لي للحضور والتعليق هنا اليوم، إدراكا بأنها جزء من عملية مستمرة تضم زملائي الذين أعمل معهم في الميدان - قبل بضعة أسابيع حضر هنا للتعليق السيد سيرغيو فييرا دي ميلو - ما هي إلا جزء، كما آمل، من علامة تبشر بالأمل على الإجراءات التي قد تتخذ.

وأعتقد أن من الإنصاف القول إن مناقشات اليوم والإحاطات الإعلامية طرحت بعض الأفكار المحددة العملية. ونعتقد أن هذا مهم جدا لأنه يبدو أحيانا أن المناقشات في هذا المبنى بعيدة جدا عن الواقع في الميدان. لذلك يبدو أن مسؤوليتنا المشتركة تجاه الناس الذين نحاول أن نستجيب لهم هي أن نتوخى الدقة والتحديد والواقعية والعملية على قدر إمكاننا.

ونرحب كثيرا باشتراك المجلس ونتطلع إلى الخطوات التالية وإلى تقرير الأمين العام. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أننا نقف على أهبة الاستعداد مع سائر أعضاء أسرة الأمم المتحدة وزملائنا خارجها من أجل المساعدة بأي طريقة ممكنة في تقديم المعلومات أو الإحاطات الإعلامية. ونحن في خدمة المجلس كلما رغب في الإحاطة بمعلومات موجودة لدينا. إننا هنا لكي نحاول تقديم المساعدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر السيدة بيلامي على العمل الحسن الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة وعلى إبدائها التعاون المستمر.

والآن أعطي الكلمة للسيد أوتونو.

السيد أوتونو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا، أوضح ممثل الاتحاد الروسي أن بعض الأفكار التي طرحتُها على المائدة تتجاوز مسؤولية مجلس الأمن. وهو على حق تماما. لقد قدمتُ قائمة كبيرة بالأفكار والمبادرات الممكنة، على أمل كبير في أن يقدم المجلس الريادة الحاسمة، ولكنني اعترفت بوجود جهات مؤثرة أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها يجب أن تساهم مسؤولياتها وولاياتها بالضرورة في هذا الأمر.

ثانيا، أوافق تماما على الملاحظة التي مؤداها أن العمل الإنساني، في دعوتنا وفي اتخاذنا للمبادرات، ينبغي أن يتمشى بالضرورة مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. هذه هي الروح التي أؤدي بها عملي.

ثالثا، أثيرت نقطة بحق حول مطالبتي بإشراك رجال الأعمال وتشجيعهم على وضع مدونة سلوك طوعية. هذا أولا يجب أن يكون طوعيا. ولم يقترح أحد هنا فرض أو تنظيم أنشطة أوساط الأعمال. وثانيا، ليس هذا أمرا لم يسبق له مثيل؛ فهناك مجالات أخرى بدأت فيها إحدى الصناعات التنظيم الذاتي ووضع نوع من مدونات السلوك. فاقتراحي إنما يرمي إلى التشجيع على ذلك في السياق الخاص بالانتهاكات غير المقبولة بوجه خاص في حالات الصراع، حيث توفر أنشطة رجال الأعمال آلة معينة وتؤلب على الإساءة إلى المدنيين. كذلك، أرجو بشدة أن يشكل هذا الأمر أحد العناصر التي يمكن أن تساعد على التضافر لتنفيذ نداء الأمين العام البالغ الأهمية الذي أعرب عنه قبل أيام قلائل بأن يعقد اتفاق بين الأمم المتحدة ورجال الأعمال.

رابعا، طرح سؤال عن موقفي من فرض الجزاءات. وأقول إن تأثير الجزاءات على الأطفال يشكل جزءا أساسيا من ولايتي، وقد تم الإعراب بالفعل عن آرائي بوضوح في موضع آخر. ولا أريد أن أكررها هنا، ولكني أشعر فعلا بقلق بالغ الشدة إزاء تأثير الجزاءات على الأطفال. وقد اشتركت بعمق مع المعلم نيريري في سياق بوروندي. وأنا سعيد بأن الجزاءات رفعت، ولديّ بعض الأفكار بالنسبة لحالات أخرى من الجزاءات.

وأوافق تماما على النقطة التي أثيرت بشأن الأهمية الكبيرة لعدم إضفاء الطابع السياسي على العمل الإنساني، بمعنى عدم استغلاله لأغراض سياسية بعيدة عن حماية المدنيين. فمن شأن هذا أن يعيب العمل الإنساني كثيرا، وأن يضر على المدى البعيد بتوفير الحماية لمن نسعى على وجه التحديد لإحاطتهم بسياج من الحماية.

فأين يدخل المؤثرون من غير الدول في هذه الصورة؟ لقد طرح هذا السؤال ممثلا هولندا وغامبيا. لقد فرضتُ على نفسي واجبا في عملي هو إشراك جميع الكيانات في حالات الصراع ممن يكون لأعمالها تأثير على الأطفال، وفي كل الحالات، دون مساس بوضعها السياسي أو القانوني، ولكن بقصد أن تتخذ التدابير التي يمكن أن توفر أقصى قدر ممكن من الحماية للأطفال. ففي سري لانكا، اتصلت فعلا بجبهة نمور تحرير تاميل؛ وفي السودان، اتصلت بحركة التحرير الشعبية السودانية، وسوف أكرر ذلك في الأسابيع القليلة المقبلة؛ وفي سيراليون، اتصلت بقوات الدفاع المدني، وهي جماعة شبه عسكرية في ذلك البلد.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعيد القول إن حالة المشردين داخليا حالة خطيرة. فهي تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وثمة شيء من الإلحاح لوضع إطار متفق عليه يرمي بمزيد من المنهجية إلى توفير الحماية لهذه الفئة المستضعفة المتضررة بوجه خاص.

ختاما اسمحوا لي أن أعرب عن مدى تقديري لهذه المبادرة، وحضوركم شخصيا، سيدي، هنا اليوم، وللالتزام الهام جدا والدور الريادي من كندا، بلدكم، ومنكم شخصيا في هذا المجال. وإنني لأتطلع إلى العمل معكم على نحو وثيق للغاية في محاولة لترجمة بعض هذه الأفكار إلى تدابير ملموسة على أرض الواقع يمكن أن تحقق قدرا من التحسين في توفير الحماية للمدنيين، ولا سيما للأطفال والنساء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد أوتونو على ملاحظاته الطيبة وعلى دوره الريادي في هذا المجال الشديد الأهمية.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذا يكون مجلس الأمن قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.

— — — — —